حيدر سعيد*

الطريق إلى سقوط الموصل

لا يمكن فصل ما جرى في مدينة الموصل، وهي المدينة الثانية في العراق، وإحدى أكبر حواضر المشرق العربي، بل إحدى أكبر الحواضر الإسلامية، مساء يوم ٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٤، من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الذي بات يُعرف إعلاميًا باسم "داعش"، عن الأزمة السياسية الحادة التي يعيشها النظام السياسي العراقي الذي أنشئ ما بعد عام ٢٠٠٣.

وعلى نحو عامّ، لا يمكن فصل التنظيمات الراديكالية عن البيئة السياسية التي تنمو فيها وخلالها. إنها نتاج لوضع سياسي يعاني اختلالات بنيويةً. وقد يصبح نموّ مثل هذه التنظيمات في العراق، من القاعدة إلى داعش، مثالًا دراسيًا مهمًا لهذه الفكرة، فهي تعبير عن وضع سياسي مختل، حتى وإن تطورت وأصبح لها وضعٌ مستقل عن السياق السياسي الذي نشأت فيه. وهي تنمو، وتتطور، وتتنفس، في هذه الاختلالات، وفي خطوط الانقسام السياسي والمجتمعي الحادة. ومن ثمّ، لا يمكن الدفاع عن فكرة مؤدّاها أنّ لهذه التنظيمات قوّةً ذاتيةً، بل إنّ قوتها تتأتى من قبول حاضنتها الاجتماعية بها، في سياق سياسي تسمح لها هذه الحاضنة بأن تؤدّي دورًا لتصحيح توازنات القوى، بوصفها أداة انتقام، أو ضغط، أو تأثير، أو ما إلى ذلك.

* باحث وأكاديمي عراقي يعمل مستشارًا للمركز العراقي للدراسات الإستراتيجية.

أزمة نظام ما بعد ٢٠٠٣

هل يعاني النظام السياسي العراقي أزمةً؟

لقد كان إسقاط نظام صدام حسين على يد قوات الاحتلال العسكرية الأميركية، في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، نقطةً فاصلةً في تأريخ الدولة العراقية. فقد جرى إعادة تعريف هذه الدولة، من كونها "دولة - أمّة"، إلى كونها دولةً متعدّدة الهويات، على أن يعكس النظام السياسي شراكة هذه المكونات في مؤسسة القرار.

وقد كان أول تصميم لهذا النظام التعدُّدي مُضمنًا في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية الذي صدر في آذار/ مارس ٢٠٠٤، والذي كان بمنزلة دستور انتقالي. وكان هذا التصميم مقترحًا أميركيًا؛ بمعنى أنه فكرة أجنبية، وليس فكرةً عراقيةً، لأنّ النخبة السياسية العراقية التي يتشكل عمادها من تنظيمات وعناصر المعارضة العراقية السابقة لنظام صدام لم يكن تصورها لدولة ما بعد صدام يتجاوز فكرة "الدولة - الأمة"، مع وضعٍ خاصٍّ لإقليم كردستان، بحسب ما أثبتت بعض الدراسات[1]. وفي المقابل، لم تكن تلك النخبة تفكّر في دولة بهوية مركبة، أو متعدّدة الهوية.

تضمّن ذلك التصميم المفاصل الرئيسة للنظام التعدُّدي (اللامركزية والاستقلال الذاتي القطاعي "الفيدرالية"، والتمثيل النسبي، والفيتو المتبادل) الذي يوصف بأنه النظام الأمثل للمجتمعات المنقسمة. وقد عُرِّف العراق بوصفه مجتمعًا منقسمًا، غير أنّ الدستور الدائم لسنة ٢٠٠٥ الذي كتبته لجنة عراقية منتخبة، شهد صعود نزعة أغلبوية، حاولت القضاء - بطريقة منهجية - على مفاصل رئيسة في النظام التعدُّدي.

وفي الحقيقة، يتضمن دستور ٢٠٠٥، سياسيًا، تعارضًا بين نزعتين: نزعة تعدّدية، ناجمة عن إرث لقانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، ونزعة أغلبوية، لا تؤمن بالأنموذج التعدّدي.

وقد قادت النزعة الأغلبوية النخبة السياسية الشيعية - التي يبدو أنها جاءت بسبب تكوين قومي تقليدي أو بسبب ما يتيحه وضع الأغلبية الديموغرافية من تصورات سياسية - إلى خلق نظام غير منسجم مع فكرة الدولة المتعدّدة الهويات.

> قادت النزعة الأغلبوية النخبة السياسية الشيعية - التي يبدو أنها جاءت بسبب تكوين قومي تقليدي أو بسبب ما يتيحه وضع الأغلبية الديموغرافية من تصورات سياسية - إلى خلق نظام غير منسجم مع فكرة الدولة المتعدّدة الهويات

وهكذا، جرى القضاء على عناصر أساسية في النظام التعدّدي (الفيتو المتبادل، والتشريع بالأغلبية المطلقة لضمان توافق وطني... إلخ) لمصلحة نزعة أغلبوية. وهذه النزعة لا تزال تخوض عمليةً طويلةً لاحتواء النظام التعدّدي، بما في ذلك مبدأ الفيدرالية. وقد شهدت السنوات الأخيرة عمليةً لإعادة تعريف الفيدرالية العراقية بأنها ليست فيدراليةً تماثل ألمانيا أو الولايات المتحدة الأميركية، بل إنّ العراق دولة مركزية، تضم إقليمًا له وضع خاص، على غرار إيطاليا أو إسبانيا. وقد كان موقف رئيس الوزراء (السابق)، نوري المالكي، من طلب مجلس محافظة صلاح الدين المتمثّل بتحويل المحافظة إلى إقليم، واضحًا في هذا المجال.

وفي كلّ الأحوال، تشكل النزعة الأغلبوية التي تضمنها دستور ٢٠٠٥، العتبة التي ستتولد منها نزعة استئثارية، سيطورها المالكي لاحقًا، خلال سنوات حكمه الثماني (٢٠٠٦ - ٢٠١٤) بالسيطرة على سائر مفاصل النظام السياسي والمؤسسات السياسية العامة: البرلمان (بالحد من دوره في التشريع والرقابة)، والقضاء، والهيئات المستقلة، والمؤسسة العسكرية، والإعلام. هذا فضلًا عن أنه قدم حزمةً من مسودات القوانين التي تحدّ من حرية التعبير. أمّا بصدد شراكة المكونات الأخرى في مؤسسة الحكم، فإنّ المالكي، إضافةً إلى رفضه لأيّ ترتيبات لامركزية وسيطرته على القرار الأمني، رفض بناء المؤسسات السياسية التي تعزّز مبدأ الشراكة في الحكم أو تفعيلها؛ من قبيل مجلس الاتحاد؛ وهو الغرفة الثانية للبرلمان العراقي التي نص عليها الدستور ولم تتشكّل بعدُ، ويفترض أن يُمنح صلاحيات توافقيةً، وكذلك مجلس السياسات العليا الذي يفترض أن يكون هيئةً تضم الزعامات السياسية وكبار ممثلي المكونات، تتولى رسم السياسات العليا للبلاد.

1 Loulouwa Al Rachid, "The Rise of the Iraqi Exopolity in the 1990s," in the conference entitled *Iraq under Sanctions: Economic, Political, Social and Cultural Effects*, concluded by The American Academic Research Institute in Iraq and British Institute for the Study of Iraq, Amman, September 2011.

وفي الحقيقة، تضمنت "اتفاقية أربيل" التي تشكّلت على أساسها حكومة المالكي الثانية، أواخر عام ٢٠١٠، خريطة طريق للخروج نحو نظام أكثر انفتاحًا تجاه إشراك سائر المكونات العراقية في مؤسسة القرار. غير أنه لم يُنفَّذ من محاور الاتفاقية التسعة سوى الجزء المحدود الذي يتعلق بتشكيل الحكومة[٢].

لقد كان لـ "الربيع العربي" الذي تزامن مع تشكيل حكومة المالكي الثانية، دور سلبي في مسار التطورات السياسية في العراق. وعلى الرغم من أنّ الكثيرين توقّعوا أنّ صعود الإسلام السياسي السنّي إلى الحكم في دول "الربيع العربي" سينتهي إلى حساسية عدائية مع العراق الذي يحكمه الإسلام السياسي الشيعي، كان لدخول إيران والسعودية على الخط، ومحاولتهما التأثير في مسار الأمور والتحكم فيه بالنسبة إلى أكثر من بلد من بلدان "الربيع العربي"، أثرٌ سلبيٌّ في العراق. فعلاوةً على أنّ الربيع العربي انتهى إلى تنافس وصراع محاور وخنادق طائفية بين محورٍ شيعيٍّ يجمع إيران، والعراق، وسورية، وحزب الله، ومحورٍ سنيٍّ يجمع دول الخليج وتركيا، فإنّ المالكي لم يستطع أن يبنيَ إستراتيجيةً خاصةً بالعراق تنطلق من فهْم وضعه الثقافي والجيوبولتيكي المميّز له من غيره من الدول، بل اختار أن يكون في أحد هذه المحاور، وأن يكون جزءًا من المحور الذي تقوده إيران، إلى حدّ تسليمها القيادة الإستراتيجية، فالعراق الرسمي لا يزال دولةً هشةً؛ ولذلك تعامل مع الربيع العربي بحساسية عالية.

يُضاف إلى ذلك أنّ المالكي تعامل مع الفرقاء المحليين، وخصوصًا السياسيين السنّة، لا بوصفهم شركاء سياسيين، بل بوصفهم ممثلي خنادق ومحاور عابرة للحدود. وعلى نحوٍ عامّ، تعامل المالكي، بُعيْد الربيع العربي، مع الصراع الدائر في العراق بوصفه جزءًا من صراع أوسع من العراق، وكان اختياره للانضواء إلى المحور الإيراني جزءًا من الإستراتيجية التي اتبعها لمواجهة تحدي الصراع الإقليمي وتمفصلاته في العراق.

وقد اعتمد المالكي، في ولايته الثانية (٢٠١٠ - ٢٠١٤) التي كانت - على نحو عامّ - ولايةَ أزمات مستمرة، سياسة تنكيل بالرموز السياسية السنّية، بدأت بمذكرة القبض على نائب رئيس الجمهورية، طارق الهاشمي، والحكم عليه بالإعدام، أواخر عام ٢٠١١، مرورًا بمداهمة مكتب وزير المالية، وأحد أبرز زعماء السنة السياسيين، رافع العيساوي، واعتقال عناصر من حمايته، أواخر عام ٢٠١٢، ثمّ اعتقال النائب أحمد العلواني، بعد الهجوم على بيته، وقتْل أخيه، إثر إعلان الحكومة الحرب على داعش في صحراء الأنبار، فضلًا عن عشرات مذكرات القبض في حقّ طيفٍ واسعٍ من النخبة السياسية السنية.

وإذا كان من الباحثين من يفسرون هذه السياسة بأنها انتقام من قادة "العراقية"، القائمة التي جمعت كتلًا وتنظيمات سنّيةً، وتفوقت على ائتلاف المالكي (دولة القانون) في انتخابات ٢٠١٠، فإنه يبدو لنا أنّ سياسة التنكيل التي تبناها المالكي تجاه السياسيين السنّة جزء من إستراتيجية مواجهة الصراع الإقليمي، الأمر الذي قاده إلى إعادة تعريف الفرقاء المحليين بوصفهم جزءًا من مشروع أجنبي.

الاحتجاج السنّي

كان التنكيل الذي تعرّض له الزعماء السنّة هو السبب المباشر الذي أطلق حركة احتجاج واسعة في المحافظات السنّية. وقد بدأت إثر اعتقال عناصر من حماية رافع العيساوي (تراوح عددهم بين ١٥٠ و٢٠٠)، أواخر ٢٠١٢. ولكنّ هذه الحركة - في الحقيقة - نتاج الشعور المتراكم في المجتمع السنّي في العراق؛ بالنظر إلى أنّ مؤسسة الحكم لا تعكس شراكةً متكافئةً. وقد أنتجت حادثة العيساوي شعورًا لدى هذا المجتمع بأنّ تمثيل السنة، في البرلمان والحكومة، شكليٌّ لا يعكس اسمها في صناعة القرار، ولا يحظى بأيّ حصانة. ولذلك، تحولت الحركة، فورًا، من قضية العيساوي إلى مجموعة من المطالب التي تخص المجتمع السنّي. وقد تبنَّت الحركة، مطلع كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، أيْ بعد نحو أسبوعين من انطلاقها، وثيقة مطالب موحدة، من ١٣ فقرةً، قدمت إلى مجلس النواب، جُلّها يركز على ما يرى السنّة أنها "إجراءات تعسفية" تجاههم.

تضمنت وثيقة المطالب إجـراءات قضائيةً، وقانونيةً، وسياسيةً، وعسكريةً - أمنيةً، لعلّ أبرزها إطـلاق سراح جميع المعتقلات والمعتقلين المتهمين وفقًا للمادة (٤) من قانون مكافحة الإرهاب، وإحالة المتهمات بقضايا جنائية إلى محافظاتهن، وتعليق العمل بهذه المادة السالفة، وإيقاف كلّ القضايا المتعلقة بهذا القانون إلى حين إلغائه من مجلس النواب؛ إذ يشتكي السنّة، استنادًا إلى هذه المادة، اعتقالات تعسفيةً وعشوائية. وتضمنت المطالب "إعادة التحقيق في

٢ "بنود اتفاقية أربيل"، موقع شبكة الإعلام العراقي، ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠١، انظر:
http://www.imn.iq/news/view.11963/

القضايا التي تخص الرموز الدينية والوطنية داخل العراق وخارجه أمام جهات قضائية محايدة بعيدة عن التأثير السياسي".

لقد فُهم من هذه الفقرة أنها تخص الأحكام ومذكرات القبض الصادرة في حقّ السياسيين السنّة، من قبيل طارق الهاشمي وسواه. وطالبت الوثيقة بتجنب المداهمات الليلية العشوائية، وإلغاء قانون المخبر السري، وعدم الاستماع إليه؛ "لأن معظمهم يكيدون العداوة الشخصية أو الطائفية"، بحسب ما جاء في الوثيقة. وطالبت إحدى الفقرات مجلس النواب بالإسراع في إقرار قانون العفو العامّ، وإيقاف العمل بـ "قانون المساءلة والعدالة" الذي يرى السنّة أنه يستهدفهم ويمارس عقابًا جماعيًّا بشأنهم، فضلًا عن أنه تحوَّل إلى أداة ابتزاز مُسيّسة. وطالبت الوثيقة بتحقيق التوازن في كلّ مؤسسات الدولة، ولا سيما العسكرية والأمنية والقضائية، وتحريم استعمال العبارات والشعارات الطائفية في هذه المؤسسات وفي وسائل الإعلام. وطالبت كذلك بإلغاء قيادات العمليات في كلّ محافظات العراق وما وصفته بـ "الأجهزة الأمنية غير الدستورية" التي تُدار عادةً من القائد العامّ للقوات المسلحة، نوري المالكي، وسحب الجيش من المدن والأحياء السكنية في بغداد والمحافظات، وتحميل الشرطة المحلية التي تتشكّل من أبناء المناطق مهمّة حفظ الأمن.

ثمّ إنّ إحدى فقرات الوثيقة طالبت بإجراء تعداد سكاني شامل، مع ذكر تفاصيل الانتماء (المذهبية، والقومية، والدينية)؛ لأنّ السنّة العرب في العراق يشتكون من أنّ التقدير المطروح سياسيًّا عن نسبتهم الديموغرافية الذي يزعم أنهم يشكلون أقلّ من ٢٠ في المئة من سكان العراق، غير صحيح. وأخيرًا، طالبت الوثيقة بـ "إعادة جميع المساجد ودور العبادة وأملاك الوقف وأملاك المواطنين الخاصة المغتصبة". ويُفهم من هذه الفقرة أنها تخص ضريحيْ إمامي الشيعة علي الهادي والحسن العسكري في مدينة سامراء السنّية، ونقلت إدارتهما من الوقف السنّي إلى الوقف الشيعي، بحسب قانون إدارة العتبات المقدسة والمزارات الشيعية الشريفة، عام ٢٠٠٥[٣].

غير أنّ المالكي لم يتعامل مع حركة الاحتجاج السنّية إلا بوصفها حركة تمرد، تستهدف تهديد الحكومة الشرعية في بغداد التي يشكّل الشيعة عصبها، معززًا قراءته بأنها جزء من صراع المحاور الإقليمية، وأنّه يقف وراءها خندق إقليميّ وبعض القوى. في حين أنه لم يستطع أن يفهمها بوصفها أزمة نظام. ولذلك، لم يعمد إلى إطلاق مبادرة تفاوض جادة مع الحركة.

ميز المالكي، في بداية الحركة، بين ما سماه "مطالب مشروعة" وأخرى "غير مشروعة وغير دستورية"، وذكر أنّ بعض هذه المطالب يتضمن إسقاط الدستور والعملية السياسية، وبعضها ذو طابع طائفي يتقاطع مع مطالب المكونات الأخرى، وبعضها الآخر يرتبط بأجندات حزبية داخلية أو خارجية؛ إذ يقول: إننا نصنّف المطالب إلى مطالب مشروعة نحن ملزمين [كذا] جميعًا بتنفيذها، ومطالب غير مشروعة لا يمكن تحقيقها[٤]، ويضيف: "يجب أن تخضع مطالب المواطنين للدستور وأن تكون الاستجابة لها وفق الدستور ولا تتقاطع مع الدستور ولا مع مطالب أبناء الشعب في المحافظات الأخرى"[٥]، فضلاً عن "ضرورة العمل على الابتعاد عن الأجندات الخارجية والطروحات الطائفية"[٦].

وعد المالكي بتلبية "المطالب المشروعة"، وقدّم بعض الأفكار، منها تشكيل "ديـوان رد المظالم"[٧]. وبعد أيام قليلة من إعلان وثيقة المطالب، شكّل مجلس الوزراء لجنةً وزاريةً، برئاسة نائب رئيس الـوزراء، حسين الشهرستاني، وعضوية عدد من الـوزراء المعنيين؛ لـ "تسلم الطلبات المشروعة من المتظاهرين مباشرةً، من خلال وفود تمثّلهم وترفع توصياتها إلى مجلس الوزراء"[٨]، وشكّلت اللجنة لجنةً فرعيةً لمتابعة تنفيذ قراراتها[٩]، وقد تخلل ذلك تفاوض محدود بين الحكومة وبعض ممثلي الحراك.

---

٣ انظر النصّ الكامل لوثيقة المطالب، في: "العراق: كتل شيعية تقاطع جلسة البرلمان الطارئة"، جريدة **الوطن** الكويتية، ٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، في:
http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?Id=245801

٤ "رئيس الوزراء السيد نوري كامل المالكي يشكر المتظاهرين الذين مزّقوا خرائط التقسيم ويقترح تشكيل هيئة قضائية لردّ المظالم"، موقع رئيس الوزراء نوري المالكي، ٧ آذار/ مارس ٢٠١٣، انظر:
http://www.pmo.iq/press/2013/07032013.htm

٥ "رئيس الوزراء السيد نوري كامل المالكي: الذين يتحدثون بالطائفية لا يمثلون ضمير الشعب العراقي"، موقع رئيس الوزراء نوري المالكي، ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠١٣، انظر:
http://www.pmo.iq/press/2013/23022013_1.htm

٦ "رئيس الوزراء السيد نوري كامل المالكي يستقبل نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات الدكتور صالح المطلك"، موقع رئيس الوزراء نوري المالكي، ٢ آذار/ مارس ٢٠١٣، انظر:
http://www.pmo.iq/press/2013/02032013.htm

٧ "رئيس الـوزراء السيد نوري كامل المالكي يشكر المتظاهرين الذين مزقوا خرائط التقسيم".

٨ "قرارات مجلس الوزراء للجلسة رقم (١) في ٢٠١٣/١/٩"، موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء في جمهورية العراق، انظر:
http://www.cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=2661

٩ اللجنة الوزارية للمتظاهرين، "مقدمة"، موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء في جمهورية العراق، انظر:
http://www.cabinet.iq/PageViewer.aspx?id=21

وأعلنت اللجنة أنها قدمت بعض التوصيات وأنجزت عدّة ملفات كانت متأخرةً بسبب الروتين والإجراءات المتبعة. ويدور ما أنجزته هذه اللجنة على أربعة محاور، هي:

١. ملف المعتقلات والمعتقلين: أعلنت اللجنة، أواخر حزيران/ يونيو ٢٠١٣، إطلاق سراح نحو ٧٥٠٠ من السجناء والموقوفين، منهم نحو ٣٠٠ امرأة[١٠].

٢. قانون المساءلة والعدالة وإجراءاته: أوصت اللجنة بأن يُدمج في مؤسسات الدولة ما أمكن من المشمولين بإجراءات المساءلة والعدالة، من أعضاء الكيانات المنحلة التي تشمل الجيش السابق والأجهزة الأمنية والإعلامية[١١]. ودعت الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة إلى قبول طلبات الإحالة على التقاعد[١٢]. وتقول اللجنة إنها سرّعت إجراءات التقاعد لنحو ٢٣ ألف شخص من المشمولين بإجراءات المساءلة والعدالة[١٣]. وفضلًا عن ذلك، أوصت دوائر التسجيل العقاري برفع الحجز عن عقارٍ واحدٍ لكلّ شخص محجوزة أمواله وفق القانون. وفي ذلك تقول اللجنة إنها أنجزت أكثر من ١٤ ألف معاملة حجز عن دور السكن، من أصل نحو ١٧ ألف قُدمت إليها[١٤]. وأوصت اللجنة بتفعيل المادة ١٢ من قانون المساءلة والعدالة، وترويج حالات الاستثناء بموجب هذه المادة التي تقول: "لمجلس الوزراء حقّ النظر في الحالات الاستثنائية للعودة إلى الوظيفة للمشمولين بهذا القانون، وبحسب مقتضيات المصلحة العامة، بناءً على طلب الوزير المختص وبالتنسيق مع الهيئة واتخاذ القرار المناسب بشأنها. ولا يكون القرار نافذًا إلا بمصادقة مجلس النواب عليه". وكذلك تفعيل المادة "٦/ تاسعًا" التي تنص على "إحالة جميع من لم يُشمل بقانون الخدمة والتقاعد للعمل في دوائر الدولة ماعدا الهيئات الرئاسية الثلاث، ومجلس القضاء، والوزارات، والأجهزة الأمنية، والخارجية، والمالية" من المشمولين بإجراءات المساءلة والعدالة، وكانت درجاتهم في حزب البعث أقلّ من "عضو شعبة".

٣. الإجراءات القضائية: أوصت اللجنة بإصلاح الإجراءات القضائية وتحسينها وتسريعها، ما يتعلق منها بالقبض، أو التحقيق، أو الإفراج، أو إطلاق السراح، وتعديل قانون المخبر السري.

٤. الخدمات في المحافظات السنّية: أوصت اللجنة بتكثيف الجهد لتنفيذ المشاريع الخدمية في المناطق التي حُرمت من تلك الخدمات بسبب تردي الأوضاع الأمنية[١٥].

وفي الحقيقة، وفي ماعدا إطلاق سراح عدد من السجناء والموقوفين (لا يمكن التأكد من أعدادهم)، ونسبة من سُرّعت إجراءات الإفراج عنهم بعد أن ظلوا معتقلين، مع وجود مذكرات إفراج أو انتهاء محكومية، أو الإسراع بإكمال معاملات التقاعد أو رفع الحجز عن دور بعض المشمولين بـ "قانون المساءلة والعدالة". ويبدو أنّ هذا هو المطلب الوحيد الذي يمكن أن تنفِّذه الحكومة. أمّا سائر الأمور الأخرى، فقد بقيت في إطار الوعود. وعلى الرغم من أنّ المالكي ذكر أنّ مجلس الوزراء صادق على تعديل قانون المساءلة والعدالة، وعالج موضوع المخبر السري - وهو أمر لا قيمة له من دون تشريع مجلس النواب - وأبدى استعداده لتصديق القوانين الأخرى التي طالب المتظاهرون بتعديلها[١٦]، لم يَرَ النور أي شيء من هذا.

منعطف الحويجة

يبدو أنه كان ثمَّة قرار بأن تحافظ حركة الاحتجاج السنّي، على الأقل في مركزها في الأنبار، على طابعها السلمي المطلبي. وذلك على الرغم من التهديدات التي كانت توجّهها الحكومة إليها لفضّ الاعتصامات، وعلى الرغم من بعض الأحداث الأمنية التي عدَّها المعتصمون استفزازًا من القوات الحكومية. وقد قُتل في إحداها أحد عشر معتصمًا في الفلوجة

١٠ "اللّجنة الوزارية للنظر في طلبات المتظاهرين تعلن إحصائية جديدة لإطلاق سراح المفرج عنهم"، موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء في جمهورية العراق، ٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٣، انظر:
http://www.cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=3284

١١ اللجنة الوزارية للمتظاهرين، "إجراءات"، الموقع الإلكتروني للأمانة العامة لمجلس الوزراء في جمهورية العراق، انظر:
http://www.cabinet.iq/uploads/pdf/retirement/1.pdf

١٢ "الأمانة العامة لمجلس الوزراء توجه الدوائر الحكومية بتنفيذ توصيات لجنة استلام طلبات المتظاهرين"، موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء في جمهورية العراق، ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، انظر:
http://www.cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=2670

١٣ اللجنة الوزارية للمتظاهرين، "إجراءات".

١٤ "اللّجنة الوزارية للنظر في طلبات المتظاهرين تعلن إحصائيةً جديدةً لإطلاق سراح المفرج عنهم".

١٥ اللجنة الوزارية للمتظاهرين، موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء في جمهورية العراق، انظر:
http://www.cabinet.iq/uploads/pdf/retirement

١٦ "رئيس الوزراء السيد نوري كامل المالكي يستقبل وفد رؤساء عشائر محافظة الأنبار"، موقع رئيس الوزراء نوري المالكي، ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٣، انظر:
http://www.pmo.iq/press/2013/6/15062013.htm

على يد عناصر الجيش، أواخر كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، وقتل الجيش اثنين من المعتصمين في الموصل، مطلع آذار/ مارس من السنة نفسها.

في أواخر آذار/ مارس ٢٠١٣، اجتمع ممثّلو ساحات الاعتصام في ستّ محافظات، في مدينة الرمادي، وشكّلوا وفدًا تفاوضيًّا مع الحكومة لتنفيذ ما يسمونه "حقوق أهل السنّة والجماعة". وقد أصدروا بيانًا، عقب الاجتماع، أكّدوا فيه "سلمية التظاهرات والاعتصامات"[١٧].

وعلى الرغم من أنّ الحركة كانت تحيط بها أطراف متطرفة، من قبيل تنظيم "دولة العراق الإسلامية" التي كانت تحاول أن تستغل ما يجري لإطلاق عمل عُنفيٍّ واسعٍ، حثّ التنظيم المحتجين على حمْل السلاح ضدّ المالكي، لأنّ "السلام والصبر" لا طائل من ورائهما في التعامل مع "الحكومة التي يقودها الشيعة"، بحسب تعبير "أبو محمد العدناني"، المتحدث باسم التنظيم الذي قال للمعتصمين، أواخر كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣؛ أي بعد شهر من انطلاق الحركة: "أمامكم خياران لا ثالث لهما، إمّا أن تركعوا للروافض وتعطوا الدنية، وهذا محال، وإمّا أن تحملوا السلاح، فتكونوا أنتم الأعلون. ولئن لم تأخذوا حذركم وأسلحتكم لتذوقنّ الويلات على أيدي الروافض الذين لا زالوا [كذا] يخادعونكم"[١٨].

على الرغم من ذلك، لم تكن دولة العراق الإسلامية، آنـذاك، قد استعادت قوتها، بعد الهزيمة التي تعرضت لها إثر مشروع "الصحوة"، منذ خريف ٢٠٠٧، وهو الأمر الذي سيتحقّق لها خلال تجربتها في سورية، منذ أواخر عام ٢٠١١، وقد كان ذلك أوّل دور خارجي لها تنفِّذه. وبقدر ما ساهم هذا الدور في تعزيز مكانتها في الفضاء السنّي المسلح في المنطقة، مع اشتداد التوتر الطائفي، أرادت دولة العراق الإسلامية من هذا الدور، أن تستعيد تأثيرها الداخلي، مع استمرار الأزمة السياسية في البلاد، وميْل السنّة في العراق إلى دعم "الثورة" في سورية، في مقابل دعم الشيعة للنظام.

وهكذا كانت الأزمة السورية هي العنصر الأكثر حيويةً في استعادة الثقة بدولة العراق الإسلامية، واستعادة المقاتلين الذين فقدتهم لمصلحة "الصحوة". بل إنّ دورها في سورية ستجني من ورائه موارد مالية، قد تكون في أمسّ الحاجة إليها؛ ولذلك تُعدّ هذه الأزمة نقطةً مفصليةً في وضعيتها[١٩]، حتى أنها أعلنت، أواسط تموز/ يوليو ٢٠١٢، عن حملة جديدة، سمّتها "هدم الأسوار"، وهي تهدف إلى استعادة المناطق التي فقدت السيطرة عليها عام ٢٠٠٨. وفي كلّ الأحوال، لم يكن بإمكان دولة العراق الإسلامية أن تنشط من دون قبول الحاضنة الاجتماعية المحلية.

> "كانت الأزمة السـورية هي العنصر الأكثر حيويةً في استعادة الثقة بدولة العراق الإسـلامية، واستعادة المقاتلين الذين فقدتهم لمصلحة "الصحوة"

يبدو أنه كانت توجد تموّجات وطموحات مختلفة من حركة الاحتجاج في المناطق السنّية المختلفة. فإذا كان قرار الأنبار هو المحافظة على سلمية الحركة، فقد كانت توجد مناطق أخرى تسعى للانتقال بالحركة إلى مستوى آخر، هو المستوى العنفيّ، وربما كان ذلك بدافع الخروج من الجمود والإيقاع الثابت الذي وصلت إليه، أو بالنظر إلى أنّ المكونات السياسية للحركة، في تلك المناطق، تختلف عمّا هو حاصل في الأنبار، وخصوصًا أنّ لبعضها طموحًا انقلابيًّا؛ كحزب البعث وضباط الجيش السابق.

في هذا السياق، حدثت مواجهة مسلحة، بين عدد من المعتصمين، في ساحة الاعتصام في الحويجة، وفي نقطة للجيش قرب الساحة، يوم ١٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٣، انتهت بمقتل جندي وأحد المعتصمين، الأمر الذي حدا بالجيش إلى أن يحاصر الساحة، بحثًا عمَّن أطلق النار على النقطة، ثم إلى أن يقتحمها ويفضّ الاعتصام بالقوة ويحرق خِيَم المعتصمين، يوم ٢٣ نيسان/ أبريل؛ ما أدّى إلى مقتل نحو ٥٠ من المعتصمين، علاوةً على عشرات منهم بين معتقل وجريح.

وبدءًا من هذه الحادثة، سيركز الخطاب الحكومي على اتهام الحركة بوقوف قوًى انقلابية وراءها واختراقها إيَّاها، ولا سيما منها القاعدة. ففي اليوم نفسه الذي وقعت فيه حادثة الحويجة، أصدرت وزارة الدفاع العراقية بيانًا قالت فيه إنّ من قتلوا في ساحة اعتصام الحويجة هم من القاعدة والبعثيين، وإنّ القائمين على ساحات الاعتصام يتحملون المسؤولية عن "إيواء العناصر الإرهابية والسماح لهم بتنفيذ مخططاتهم

١٧ "اجتماع الرمادي ينتهي بتأكيد (تماسك وسلمية) التظاهرات والبراءة من المطلك والوزراء العائدين إلى الحكومة"، **المدى برس**، ٢٧ آذار/ مارس ٢٠١٣، انظر:
http://www.almadapress.com/ar/NewsDetails.aspx?NewsID=9024

١٨ "(القاعدة) تدعو المحتجين في العراق إلى حمل السلاح ضد المالكي"، **راصد الشرق الأوسط**، ١ شباط/ فبراير ٢٠١٣، انظر:
http://www.observerme.com/modules.php?name=News&file=article&sid=30276

١٩ حيدر سعيد، "الأزمة السورية وتداعياتها على العراق"، بغداد، مركز الأبحاث العراقية، تموز/ يوليو ٢٠١٢، ص ٤-٥.

الخبيثة"، بحسب ما جاء في البيان، وإنّ ساحات الاعتصام أصبحت "وكرًا للإرهابيين وتدار من قبل النقشبندية وحزب البعث"[٢٠].

ومع عشية بدء ما سمته الحكومة "الحرب على داعش" في صحراء الأنبار، بدأ المالكي يكثف الحديث عن أنّ القاعدة بدأت تتسلل إلى ساحة الاعتصام في الأنبار؛ إذ قال في خطابه الأسبوعي أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣: "إننا نتحمل مسؤولية ألاّ نعطي للقاعدة مقرًّا للقيادة تحت عناوين طيبة ومشروعة. وفرقٌ بين مطالب يتقدم بها الناس والظلامات [تظلّمات] يبحثون عن حلّ لها، وبين قاعدة تسلّلت وسحبت الملف من الذين بدؤوه، ولم يعُد لهم تأثير في ملف ساحة الاعتصام في الأنبار"[٢١].

ويعود المالكي، بعد حادثة مقتل قائد الفرقة السابعة، اللواء الركن محمد الكروي، ونحو ٢٥ ضابطًا كبيرًا وجنديًّا من الجيش العراقي، على يد داعش، في صحراء الأنبار يوم ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣، إلى القول: "لو أعطينا كلّ شيء من المطالب ما تغير شيء لأنّ القاعدة باقية ... انكشفت هذه الخدعة التي خدع بها الكثير على أنهم يطالبون بحقوق أبناء الأنبار ... ولا يحتاج الأمر إلى مزيد من التأكيد بأنّ هذه المنطقة وهذه الساحة أصبحت مقرًّا لقيادة القاعدة، لأنهم ظهروا على منصتها، وبكلمة واضحة صريحة قالوا نحن تنظيم اسمنا القاعدة نقطع الرؤوس، وعلى نحوٍ صريح رفعت أعلام القاعدة على المنصة"[٢٢].

ثمّ يعود المالكي ليسمِّي ساحة الاعتصام في الرمادي "ساحة الفتنة"[٢٣]، ولاحقًا، سماها "الملاذ الآمن للقاعدة"[٢٤]. ثمّ يعود في ٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، ليصف ساحات الاعتصام بأنها كذبة "يسعون فيها إلى شيء [وهو دولة العراق والشام] عندما رفعنا ساحات الفتنة في هذا الوقت، أخبرنا أحد المعتقلين، وقال: لو انتظرتم ثلاثة أسابيع لانفصلنا وأعلنّا دولتنا في الرمادي"[٢٥].

كانت حادثة الحويجة نقطةً مفصليةً في حركة الاحتجاج السنّية، وفي وضعية دولة العراق الإسلامية، وفي مسار الأمور السياسية والأمنية في البلاد، على نحو عامّ. ولقد بدا للمجتمع السنّي أنّ الطريقة التي فضّ بها اعتصام الحويجة يشير إلى أنّ الحكومة لن تتعامل مع المطالب التي قدمتها الحركة على نحوٍ سلمي، وأنها ماضية إلى قتْل الحركة على نحوٍ عنيف؛ ومن ثمّ، خرجت الحركة كثيرًا عن سلميتها، فبدأت سلسلة مواجهات مع الجيش، واستُهدفت عناصره استهدافًا مباشرًا، وشهدت الأيام القليلة التي تلت الحادثة أعمال عنف واسعة، ذهب ضحيتها نحو ٢٠٠ شخص.

وكانت هذه اللحظة هي التي قادت إلى تمكين دولة العراق الإسلامية من المجتمع السنّي وتنشيط المساحات المتطرفة فيه، وأضعفت ممانعته لطموحات دولة العراق الإسلامية. وإنّ هذا الاستسلام المجتمعي للتطرف يرتبط - مرةً أخرى - بأزمة النظام السياسي.

لقد تزامن هذا الحادث مع الإعلان عن ولادة الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، ليبدأ التنظيم، منذ ذلك التاريخ، باستعادة الأعمال التي كان ينفّذها في العراق من حيث عددها ونوعيتها، في الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧، ما قبل مشروع "الصحوة".

ولعل أحد أهمّ الأدلة على هذا تصاعد أعداد الضحايا المدنيين، بدءًا من حادثة الحويجة، في أيار/ مايو ٢٠١٣. فمن يتابع الشؤون المتعلّقة بضحايا حرب العراق، منذ بدء الغزو الأميركي للعراق في آذار/ مارس ٢٠٠٣، يكتشف أنّ الأشهر التي تلت هذه الحادثة، وما بعده، سجّلت منحنًى تصاعديًّا وأرقامًا قياسيةً في أعداد الضحايا المدنيين العراقيين منذ أواسط ٢٠٠٨، حين بدأت أعداد الضحايا بالانخفاض التدريجي، بعد معارك "صولة الفرسان" على الميليشيات الشيعية في الجنوب، ومشروع الصحوة الذي كاد يقضي على تنظيم القاعدة، فبعد أن كان عدد القتلى المدنيين، في نيسان/ أبريل ٢٠٠٨،

٢٠ "وزارة الدفاع: مَن قُتِل في ساحة اعتصام الحويجة هم من القاعدة والبعثيين وتعرضنا إلى إطلاق نار وقتل لنا جنود"، في: **المدى برس**، ٢٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٣، انظر:
http://goo.gl/eF2F7o

٢١ الكلمة الأسبوعية لدولة رئيس الوزراء السيد نوري كامل المالكي"، ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، موقع رئيس الوزراء نوري المالكي، انظر:
http://www.pmo.iq/press/2013/11/27112013s.htm

٢٢ "الكلمة الأسبوعية لدولة رئيس الوزراء السيد نوري كامل المالكي"، ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣، موقع رئيس الوزراء نوري المالكي، انظر:
http://www.pmo.iq/press/2013/12/251220131s.htm

٢٣ "المالكي: اليوم آخر صلاة جمعة في ساحة الفتنة بالأنبار وسنحرق خيم المعتصمين إن لم ينسحبوا"، **المدى برس**، ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣، انظر:
http://www.almadapress.com/ar/NewsDetails.aspx?NewsID=23447

٢٤ "رئيس الوزراء السيد نوري كامل المالكي: وحدة العراقيين خلف القوات المسلحة هي الانتصار الحقيقي"، موقع رئيس الوزراء نوري المالكي، ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣، انظر:
http://www.pmo.iq/press/2013/12/301220131.htm

٢٥ "رئيس الوزراء السيد نوري كامل المالكي يحضر الاحتفال بالذكرى الثانية ليوم العراق"، موقع رئيس الوزراء نوري المالكي، ٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، انظر:
http://www.pmo.iq/press/2014/1/4012014.htm

قد بلغ ١٣٠٩ أشخاص، أصبح في الشهر التالي ٩٠٢ شخصًا، وفي حزيران/ يونيو وصل إلى ٧٤٨ شخصًا. وهكذا تراوحت أعداد الضحايا، من تموز/ يوليو ٢٠٠٨ إلى نيسان/ أبريل ٢٠١٣، بين ٢١٨ و٦٨٢ شهريًا.

أمّا بعد حادثة الحويجة، فبلغ عدد الضحايا المدنيين، في أيار/ مايو ٢٠١٣ (أي الشهر الأول الذي تلا الحادثة)، ٨٨٨ ضحيةً، وهذا الرقم هو الأعلى منذ أيار/ مايو ٢٠٠٨. ثمّ سُجِّل في تموز/ يوليو ٢٠١٣ رقم قياسي جديد؛ إذ بلغ عددهم ١١٤٥ ضحيةً. وفي أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها سُجِّل رقم قياسي آخر؛ إذ بلغ عددهم فيه ١٣٠٦ من الضحايا. وأخيرًا، سجل حزيران/ يونيو ٢٠١٤ (أي الشهر الذي شهد سقوط الموصل) الرقم الأعلى منذ آب/ أغسطس ٢٠٠٧، وهي الفترة التي شهدت ذروة الحرب الأهلية، وما قبل إطلاق مشروع الصحوة؛ إذ بلغ عدد الضحايا المدنيين فيه ١٩٣٤ ضحيةً.

وفي المجمل، عادت أعداد الضحايا عام ٢٠١٣ إلى المستوى الذي كانت عليه عام ٢٠٠٨، بنحو ١٠ آلاف قتيل، بعد أن كانت الأعداد، في الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٢، تتراوح سنويًا بين ٤٠٠٠ و٥٠٠٠ قتيل[٢٦]. ويُتوقع أن تتجاوز أعداد الضحايا عام ٢٠١٤ ما كان عليه عامَا ٢٠٠٨ و٢٠١٣، لتقترب من أرقام عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧.

وفضلًا عن هذا، أخذت أعمال العنف في الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٣ إيقاعًا محددًا؛ ذلك أنّ دولة العراق الإسلامية لم تتمكن من تنفيذ أعمال نوعية إلا مرةً كلّ بضعة أشهر، في حين استطاعت منذ حادثة الحويجة تنفيذ سلسلة من العمليات النوعية التي كانت تستهدف مؤسسات رسميةً.

ويلاحظ مايكل نايتس أنه "في عام ٢٠١٠، في فترة انخفاض نشاط القاعدة في العراق، انخفضت أعداد الهجمات التي تحمل بصمة التنظيم كتلك التي تستخدم فيها السيارات المفخخة إلى معدل ١٠ في الشهر الواحد، وأنّ الهجمات المنسقة التي يشنها التنظيم في أكثر من مدينة في آنٍ واحدٍ لم تحدث إلا مرتين أو ثلاثًا في العام. في حين وقع عام ٢٠١٣، ما معدّله شهريًا ٧١ تفجيرًا بسيارات مفخخةٍ، وأنّ ضربات في مواقع متعدّدة حدثت كلّ ١١ يومًا، وأنّ العمليات التي تعتمد على الهجمات الانتحارية هي نفسها في ازدياد. ففي عام ٢٠١٠ تناقصت هذه الهجمات لتصل إلى معدل ٦ مرات شهريًا، وظلّ هذا المعدل على نحو ما هو عليه طوال عام ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١٣، وقعت نحو ٢٢ عمليةً من هذه العمليات شهريًا ... وفي فترة انخفاض العنف في العراق، مطلع عام ٢٠١١، كانت البلاد تتعرض لنحو ٣٠٠ حادثة أمنية كبيرة في الشهر الواحد. أمّا خلال عام ٢٠١٣، فكان العدد الإجمالي الشهري لهذه الحوادث يصل على نحوٍ متكررٍ إلى ١٢٠٠. لكنّ هذا العدد يظلّ أقل كثيرًا من الحوادث التي زاد عددها على ٦٠٠٠ شهريًا، والتي نقلتها التقارير والأخبار خلال أكثر الأيام ظلامًا في ما كان يشبه الحرب الأهلية أواخر عام ٢٠٠٦، ومطلع عام ٢٠٠٧"[٢٧].

"هدم الأسوار"

في الحقيقة، يعود المنحنى التصاعدي للعمليات النوعية إلى حدث أسبق من حادثة الحويجة قليلًا؛ إذ يعود تحديدًا إلى تموز/ يوليو ٢٠١٢، حين أعلنت دولة العراق الإسلامية عن مشروع "هدم الأسوار" الذي شهد سلسلةً من العمليات النوعية، وقد ركّز الأساسي منها على اقتحام السجون التي تضم معتقلي التنظيم من أجل تحريرهم. في حين كان التنظيم قد أعلن، في وثيقته الإستراتيجية السابقة التي أطلقها، مطلعَ عام ٢٠١٠، تحت عنوان "خطة إستراتيجية لتعزيز الموقف السياسي لدولة العراق الإسلامية"، أي بعد مشروع الصحوة، أنه سيتبنى سياسة العمليات النوعية، بدلًا من الحرب الشاملة التي اعترف بأنه أصبح غير قادر عليها. ولذلك، نفّذ في الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٣، عددًا محدودًا من العمليات النوعية.

وعلى أيّ حال، تكشف قراءة وثيقة "خطة إستراتيجية لتعزيز الموقف السياسي لدولة العراق الإسلامية" ووثيقة "هدم الأسوار"، عن الخلفية التي تقف وراء التحول في طبيعة العمليات التي نفذها التنظيم. فالوثيقة الأولى تعيد تأكيد الموقف الأيديولوجي للدولة، من جهة أنها دولة إسلامية لا تعترف بالنظام العالمي القائم. وعلى الرغم من ذلك، تركّز على وضع الدولة وواقعها العملي. فقد اعترفت بأنها تعرضت مع مشروع الصحوة للتراجع والانحسار، وحاولت أن تفسّر أسباب

٢٦ "قاعدة البيانات"، موقع ضحايا حرب العراق، انظر:
https://www.iraqbodycount.org/database

27 Michael Knights, *The Resurgence of Al-Qaeda in Iraq* (Washington D.C.: The Washington Institute For Near East Policy, December 2013), p. 3.

هذا التراجع الذي لم توافق على أنه حدث بسبب أخطاء عناصرها، وقسوتهم، وجورهم على المجتمع المحلي ورموزه، بل بسبب الصورة التي رسمتها لها الدعاية المضادة، ومحاولة الأميركيين استمالة رموز المجتمع المحلي، ولا سيما القيادات العشائرية، من خلال هبات مالية ضخمة.

واضحٌ من هذه الوثيقة أنّ دولة العراق الإسلامية قلقة من هذه الصورة، أيًّا كان مصدرها أو سببها، وهي تسعى لمكافحتها. ولعل هذا هو ما يُفسر محاولتها كسب ودّ المجتمع المحلي، في محافظتي الرقة والموصل اللتين سيطرت عليهما.

وتُقدِّم الوثيقة حزمةً من الإستراتيجيات والسياسات لتجاوز هذا الانحسار؛ الجانب الأساسي منها عسكري. ولكنها تخصص جزءًا واضحًا من الخطة لما يمكن تسميته "حملة علاقات عامة"، لتجاوز آثار تلك الصورة السلبية. ومن هذه الإستراتيجيات أنها لن تستطيع خوض حرب شاملة، بالكيفية التي كانت عليها في الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧، بل إنها ستلجأ إلى عمليات نوعية، عبر ما تسميه "سياسة الاستهداف وتكسير العظام". وهذه العمليات يجب أن تركِّز على العناصر المحلية التي تسميهم "المرتدين"، بدلًا من الأميركيين التي تسميهم "الصليبيين". وتلخص الوثيقة هذه الإستراتيجية الجديدة بتعبير "تسع رصاصات للمرتدين ورصاصة للصليبيين"، وهو ما يعني استهدافًا واسعًا للجيش والشرطة، بما يخلق حالة رعب في الانتساب إلى هذين الجهازين، واستهدافًا للرموز السياسية، حتى وإن اقتضى الأمر إلى تجنيد "جهاديين" ضمن حماياتهم، واستهداف "كوادر" ذات كفاءة تدعم العملية السياسية القائمة.

ولكنّ الهدف الأول للتنظيم الذي تطرحه الوثيقة، هو مجالس الصحوة وعناصرها. وفي هذا الإطار، دعت هذه الوثيقة إلى تأسيس ما سمته "مجالس الصحوة الجهادية"، بالتحالف مع رموز في المجتمع المحلي، ولا سيما القيادات العشائرية التي لم تنخرط في مجالس الصحوة التي أنشأها الأميركيون. وتشير الخطة إلى مجموعة أخرى من الإستراتيجيات، منها السعي لتوحيد ما تسميه "الفصائل الجهادية" التي نشبت بينها خلافات كبيرة، وطمأنة المخالفين الذين لا ينخرطون في مشروعها، ولكنهم ليسوا عدوًّا لها، وتثبيت ما تسميه "الرموز الجهادية" التي قدمتها الدولة خلال تجربتها في العراق[٢٨].

ولعل من أهمّ ما تضمنته الوثيقة أنها تتحدث عن ضرورة الاستعداد لمرحلة ما بعد الانسحاب الأميركي، وقد جاء فيها: "هذه الدراسة المختصرة ستتناول ... كيفية تعزيز موقف دولة الإسلام في هذه الظروف الحالية، حتى تكون بعد انسحاب غالب قوات العدو [الأميركي]، بعد قرابة العامين، في ظرف أفضل وموقع أقوى سياسيًّا وعسكريًّا، بحيث يكون المشروع الإسلامي هو الذي على أهبة الاستعداد لتولي زمام الأمور كاملةً على كلّ العراق. ومما لا يخفى على كلّ متابع للوضع العراقي أنّ الجميع يسعى لتعزيز موقفه السياسي في هذه الفترة، استعدادًا للموعد المزعوم من قبل العدو الصليبي بانسحاب غالبية قواته من العراق"[٢٩].

أمّا وثيقة "هدم الأسوار" التي أطلقتها دولة العراق الإسلامية، أواسط ٢٠١٢، فقدمت رؤيةً إستراتيجيةً جديدةً، تختلف عمّا طرحته مطلع عام ٢٠١٠. وقد أعلن عن ذلك أبو بكر البغدادي (إبراهيم عوّاد البدري السامرائي)، في تموز/ يوليو ٢٠١٢. وتزامنت الخطة مع انسحاب القوات الأميركية من العراق، أواخر عام ٢٠١١؛ إذ بدأت دولة العراق الإسلامية تُلملم شتاتها منذ أواسط ٢٠١٢. وقد يكون هذا تنفيذًا لما أعلنت عنه في الخطة الإستراتيجية السابقة من ضرورة الاستعداد لمرحلة ما بعد انسحاب القوات الأميركية.

وبخلاف ما تضمنته الخطة السابقة من التركيز على عمليات نوعية، أعلن البغدادي عن محاولة استعادة السيطرة والنفوذ في المناطق التي كانت تسيطر عليها الدولة أو أسلافها (ما قبل مشروع الصحوة)، في الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨؛ وذلك في خطبة له.

وإجمالًا، ركّز مشروع "هدم الأسوار" على ثلاثة أمور، هي:

- استعادة المناطق التي انحازت منها.
- محاربة الحكم الشيعي الذي يسميه "الصفوي". وفي هذه الخطبة، أطلق البغدادي جملته التي جرى تداولها بعد سقوط الموصل والحديث عن قرب معركة بغداد، قائلًا: "إنّ بغداد هي قلب معركة أهل السنّة مع الصفويين". ومما يُلاحظ، في هذا السياق، أنّ البغدادي كثيرًا ما يتحدث باسم أهل السنة، وأنه لا يتحدث بوصفه صاحب أيديولوجيا سلفية. وقد يكون هذا الأمر ناتجًا من طبيعة الصراع في العراق.

٢٨ "خطة إستراتيجية لتعزيز الموقف السياسي لدولة العراق الإسلامية"، شبكة حنين، انظر:
http://www.hanein.info/vb/showthread.php?t=158433

٢٩ المرجع نفسه.

الجدول (١)
العمليات النوعية التي نفذتها دولة العراق الإسلامية ثم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"
(مطلع ٢٠٠٩ - ربيع ٢٠١٤)

	نوع العملية	التاريخ
ما بعد اكتمال مشروع الصحوة (من أواخر عام ٢٠٠٨ إلى مشروع "هدم الأسوار")	تفجير انتحاري بحزام ناسف، استهدف مؤتمرًا عشائريًّا لـ "المصالحة الوطنية"، بـ "أبو غريب" في ضواحي بغداد، حضره عدد من ضباط الجيش والشرطة. وقد أسفر التفجير عن مقتل نحو ٤٠ شخصًا، من بينهم عدد من الصحافيين الذين كانوا يغطون المؤتمر.	آذار/ مارس ٢٠٠٩
	تفجير ٦ سيارات مفخخة، بينها شاحنتان استهدفت كلٌّ منهما مبنييْ وزارتي الخارجية والمالية في بغداد؛ ما أدّى إلى مقتل نحو ١٠٠ شخص وجرح نحو ٦٠٠ شخص آخر، وأضرار كبيرة في المبنيين.	آب/ أغسطس ٢٠٠٩
	اقتحام مبنى البنك المركزي في بغداد، وتفجير عدد من طوابقه، نفَّذه انتحاريون، وقد نجم عنه مقتل نحو ٢٠ شخصًا.	حزيران/ يونيو ٢٠١٠
	اقتحام انتحاريين كنيسة "سيدة النجاة" في بغداد، واحتجاز الأشخاص الموجودين فيها من المسيحيين (رجال دين ومصلين)، ثمّ قتْل بعضهم واتخاذ بعضهم الآخر رهائن. وعلى إثر تدخُّل قوات الأمن العراقية، أسفر الحادث عن مقتل ٤٥ شخصًا من الرهائن، و٧ من قوات الأمن.	تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠
	تفجير سيارة مفخخة يقودها انتحاري عند بوابة مقر ديوان الوقف الشيعي، أسفر عن مقتل أكثر من ٢٠ شخصًا.	حزيران/ يونيو ٢٠١٢
ما بعد الإعلان عن مشروع "هدم الأسوار"، تموز/ يوليو ٢٠١٢	تفجير سيارتين مفخختين يقودهما انتحاريان، عند بوابة مقر مديرية مكافحة الجرائم الكبرى في بغداد، ثمّ محاولة مجموعة من الانتحاريين اقتحام مبنى المديرية وتفجير أجزاء منها، وتهريب أعداد من عناصر دولة العراق الإسلامية. وقد أسفرت العملية عن مقتل أكثر من ٢٠ شخصًا.	تموز/ يوليو ٢٠١٢
	محاولة عدد من عناصر دولة العراق الإسلامية اقتحام سجن التاجي لتهريب عدد من عناصر التنظيم؛ ما أسفر عن مقتل عدد من حراس السجن.	آب/ أغسطس ٢٠١٢
	تفجير سيارتين مفخختين عند بوابة سجن التسفيرات في تكريت، أعقبه اقتحام انتحاريين للسجن بهدف تهريب عناصر من دولة العراق الإسلامية، فاستدعى ذلك تدخل القوات العراقية، ودارت مواجهات واسعة، انتهت بمقتل أكثر من ٦٠ شخصًا (جلُّهم من عناصر الأمن)، وهروب نحو ١٢٠ سجينًا (جلُّهم من المحكوم عليهم بالإعدام).	أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢
	كمين أسفر عن مقتل ٤٨ جنديًّا سوريًّا، كانوا برفقة وحدة من الجيش العراقي، كانت تسعى لإعادتهم إلى الأراضي السورية، بعد أن دخلوا إلى الأراضي العراقية، إثر مواجهات مع مجموعات مسلحة داخل الأراضي السورية. وقد أسفر الحادث كذلك عن مقتل ٩ جنود عراقيين.	مطلع آذار/ مارس ٢٠١٣
	اقتحام انتحاريين يرتدون أحزمةً ناسفةً مبنى وزارة العدل وسط بغداد، وتفجير بعض طوابق المبنى، وعلى إثره، تدخّلت قوات الأمن العراقية، وأسفر الحادث عن مقتل نحو ٣٠ شخصًا.	أواسط آذار/ مارس ٢٠١٣

	نوع العملية	التاريخ
ما بعد حادثة الحويجة، نيسان/ أبريل ٢٠١٣	سيطرة مسلحين من داعش و"جيش الطريقة النقشبندية"، يوم ٢٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٣، بعد مرور يوم واحد على حادثة الحويجة، على بلدة سليمان بيك (١٥٠ كم شماليّ بغداد) في محافظة صلاح الدين، سيطرةً تامةً، بما في ذلك الأبنية الحكومية، بعد أن خاضوا معارك مع وحدات الجيش العراقي في المنطقة، أوقعت عشرات القتلى من عناصر الجيش والمسلحين، وقد اضطرت وحدات الجيش إلى الانسحاب، وأُغلق الطريق الإستراتيجي بين بغداد وإقليم كردستان، واستولى المسلحون على معدات الجيش. وبعد أقل من ٤٨ ساعةً، بدأت قوات الأمن بالعودة إلى البلدة، بعد أن قبل المسلحون بالانسحاب، إثر اتفاق ساعد على التوصل إليه شيوخ من العشائر وبعض المسؤولين الحكوميين.	أواخر نيسان/ أبريل ٢٠١٣
	اقتحام نفّذه انتحاريون، بسيارات مفخخة وعشرات قذائف الهاون، لسجنيْ "أبو غريب" و"التاجي" اللذين يُؤويان سجناء من داعش. وقد أدت العملية إلى فرار نحو ٥٠٠ من عناصر داعش وتهريبهم، بعضهم قادة كبار محكوم عليهم بالإعدام. وشهدت العملية مواجهات استمرت لساعات مع قوات الأمن العراقية، أسفرت عن مقتل أكثر من ٦٠ شخصًا، من عناصر الأمن، والمسلحين، والسجناء، والمارة.	تموز/ يوليو ٢٠١٣
	هجوم نفذه ٨ انتحاريين على مبنى قائمقامية قضاء راوة، أدَّى إلى مقتل ٨ من المسؤولين الإداريين وعناصر الأمن.	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣
	اقتحام انتحاريين بأحزمة ناسفة مبنى دائرة الرعاية الاجتماعية في تكريت، واحتجازهم نحو ٤٠ رهينةً، واقتحام قوى الأمن العراقية للمبنى، ثمّ تفجير الانتحاريين أنفسهم. وقد نجم عن هذا الحادث مقتل نحو ٤٠ شخصًا.	٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣
	انفجار سيارة مفخخة يقودها انتحاري، استهدف مديرية الاستخبارات والمعلومات الوطنية، في مدينة كركوك. وأعقب ذلك اندلاع اشتباكات مسلحة بين الشرطة وعناصر داعش حاولت اقتحام المبنى، ثمّ التحصّن في "جواهر مول" (وهو أكبر مجمع تسويقي في كركوك)، واحتجاز أعداد من زبائن المجمع، وتفجير بعض طوابق المجمع وإحراق بعضها الآخر، وإثر اقتحام قوّة من جهاز مكافحة الإرهاب للمجمع، فجّرت تلك العناصر نفسها. وقد أسفرت العملية عن مقتل أكثر من ٥٠ شخصًا من الرهائن، وقوى الأمن، والمارة.	٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣
	اقتحام عدد من الانتحاريين مبنى مجلس محافظة صلاح الدين، وتفجير أنفسهم، ثمّ تدخُّل قوى الأمن العراقية؛ ما أدى إلى مقتل ٣ أشخاص، أحدهم عضو في المجلس.	١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣
	اقتحام عدد من الانتحاريين مبنى قناة صلاح الدين الفضائية في مدينة تكريت، وقتْل صحافيين عاملين فيها، ثمّ تفجير أنفسهم، قبل أن تتدخل قوى الأمن العراقية. وقد أسفر الحادث عن مقتل ٥ أشخاص، كلّهم من "الكادر" الصحفي العامل في القناة.	٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣
	اقتحام انتحاريين مبنًى تابعًا لوزارة النقل في بغداد، واحتجازهم عددًا من الرهائن، وقتل بعضهم، ثمّ تفجير الانتحاريين أنفسهم، قبل أن تتدخل قوى الأمن العراقية، لتسيطر على الأوضاع. وقد أدّى هذا الحادث إلى مقتل نحو ٢٠ شخصًا.	كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤
	انفجار سيارتين مفخختين أمام بوابة وزارة الخارجية في بغداد، أسفر عن مقتل أكثر من ٢٠ شخصًا، جلُّهم من موظفي الوزارة.	شباط/ فبراير ٢٠١٤

• تحرير أسرى المسلمين[٣٠]، وهو ما فُهم لاحقًا من خلال عملية سجنيْ "أبو غريب" و"التاجي" التي عدّتها داعش خاتمة حملة "هدم الأسوار"[٣١].

إنّ قراءة خريطة العمليات النوعية التي نفذتها دولة العراق الإسلامية، منذ مطلع عام ٢٠٠٩، أي بعد أن اكتمل مشروع الصحوة وبدأت أعداد الضحايا تنخفض انخفاضًا بيّنًا، مقارنةً بما كانت عليه في السنوات السابقة (وصل العدد عام ٢٠٠٨ إلى ١٠٢٠٣ من الضحايا المدنيين، في حين وصل في عام ٢٠٠٩ إلى ٥١٨٥ ضحيةً مدنيةً)، تكشف عن هذه التحولات والنقاط المفصلية خلال السنوات الماضية.

يكشف الجدول (١) أنّ المنحنى التصاعدي في العمليات النوعية التي نفّذتها دولة العراق الإسلامية ثمّ داعش، يبدأ مع الإعلان عن مشروع "هدم الأسوار"، في تموز/ يوليو ٢٠١٢، وأنّ جُلّ هذه العمليات تركّز على الهجوم على السجون ومراكز التوقيف واقتحامها؛ من أجل تهريب سجناء التنظيم ومعتقليه. وهذا المعنى – في ما يبدو - أحد المعاني الأساسية لفكرة "هدم الأسوار"، إضافةً إلى استعادة المناطق التي كانت تسيطر عليها دولة العراق الإسلامية وأسلافها في الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨.

من أجل ذلك، استهدفت العمليات النوعية الكبرى، في هذه المدة، مديرية مكافحة الجرائم الكبرى في بغداد، وسجنيْ التاجي والتسفيرات في تكريت، ووزارة العدل. وقد فشلت أوّل عمليتين في بلوغ هدفهما، ثمّ نجحت في عملية سجن التسفيرات في تكريت؛ إذ استطاعت تهريب نحو ١٢٠ سجينًا، جُلُّهم من قادة التنظيم المحكوم عليهم بالإعدام، وبعد ذلك تُوِّجت هذه العمليات بعملية كبرى على سجنيْ "أبو غريب" و"التاجي" التي أسفرت عن تهريب أكثر من ٥٠٠ من عناصر التنظيم.

أمّا العمليات التي نفّذتها داعش ما بعد حادثة الحويجة، فقد اختلفت عمّا قبلها نوعيًّا وعدديًّا. وقد كانت أولاها سيطرتها على ناحية سليمان بيك، أيامًا قليلةً بعد حادثة الحويجة. وعلى الرغم من أنّ سليمان بيك بلدة صغيرة، وأنّ السيطرة عليها لم تدم أكثر من ٤٨ ساعةً، بسبب انسحاب داعش منها، ودخول الجيش العراقي إليها، فإنّ لسيطرة داعش عليها دلالةً رمزيةً عاليةً، بالنظر إلى أنّها أوّل مدينة تسيطر عليها بالكامل منذ مشروع الصحوة.

وتلا ذلك الهجوم على سجنيْ "أبو غريب" و"التاجي"، أواسط تموز/ يوليو. وقد ذكرت داعش أنّ هذه العملية هي ختام حملة "هدم الأسوار"، لتبدأ بعدها حملة "حصاد الأجناد" التي يبدو أنّ العمليات التي نُفِّذت في إطارها نتاج التمهيدات التي شهدتها السنوات الماضية، فضلًا عمّا قدّمته تطورات الأوضاع السياسية في البلاد من تمكين استثنائي لداعش.

وقد ذكرت تقارير كثيرة أنّ عناصر داعش وقادتهم الذين هربوا خلال عملية سجنيْ "أبو غريب" و"التاجي" نُقلوا إلى سورية للانضمام إلى صفوف داعش، وقد أدّوا لاحقًا دورًا أساسيًّا في تغوُّلها، في سورية والعراق. وبوجهٍ عامٍّ، تختلف عمليات ما بعد الحويجة عمّا سبقها في أنها:

• أكثر كثافة، وهو ما يشير إلى استعادة داعش لشيء من قوتها التي فقدتها مع مشروع الصحوة.

• تستهدف المؤسسات الرسمية، والمدنية، والعسكرية.

• قد تكون امتدادًا للمشروع الذي أعلن عنه البغدادي في "هدم الأسوار" من جهة أنهم ماضون إلى استعادة المناطق التي خسروها مع مشروع الصحوة؛ ولذلك، تركزت هذه العمليات في المحافظات السنّية، لتدمير هياكل الدولة في تلك المناطق. وهذا ما يكشف عنه استقراء خريطة عمليات داعش ما بعد الحويجة، وإلى بدء ما عُرف بـ "أزمة الأنبار" أواخر عام ٢٠١٣ ومطلع عام ٢٠١٤، على نحو ما يوضحه الجدول السابق.

"عودة القاعدة"

منذ ذلك التاريخ، بدأت الأدبيات الغربية بالحديث عن عودة القاعدة. و"القاعدة"، في هذا السياق، تعبير استعملته الأدبيات الغربية من دون أن تميز بين "القاعدة" و"دولة العراق الإسلامية"؛ ذلك أنّ "الدولة الإسلامية في العراق والشام" أو "داعش" لم يكُونا تعبيرين رائجين بعدُ. وكان مدار تلك الأدبيات على أنّ العراق أصبح تجاه معطًى جديد متمثّل بعودة القاعدة، وأنّ الأمر لم يعُد مقتصرًا على حركة الاحتجاج السنّية. وتحديدًا، بدأ هذا التعبير يروج في الكتابات الغربية، ولا سيما الأميركية، ما بعد حادثة سجنيْ "أبو غريب" و"التاجي"، تموز/ يوليو

٣٠ نص خطبة "هدم الأسوار" التي عنونها البغدادي في الأصل: "ويأبى الله إلا أن يتم نوره"، شبكة الدفاع عن السنة، انظر:
http://www.dd-sunnah.net/forum/showthread.php?t=153320

٣١ "بيان عن غزوة (قهر الطواغيت) في سجني أبي غريب والتاجي"، الدولة الإسلامية في العراق والشام، ٢٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣، شبكة الرحمة الإسلامية، انظر:
http://m.arrahmah.com/arabic/ad-dwlt-al-islamyt-fy-al-raq-walsham-byanun-an-ghzwt-qhr-at-ttwaghyt-fy-sjny-aby-ghryb-waltajy.html

٢٠١٣[٣٢]، قبل أن يتكرس، أكثر فأكثر، بعد أزمة الأنبار وسيطرة داعش على المدينتين الكبيرتين (الرمادي والفلوجة)، كما أنه امتد إلى الخطاب الرسمي الأميركي.

فلقد صرّح الرئيس باراك أوباما، خلال لقائه بالمالكي في واشنطن، مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، بـ "أنّ القاعدة في العراق، الآن، أكثر نشاطًا من قبلُ"[٣٣]، وعقد الكونغرس، مطلع شباط/ فبراير ٢٠١٤، جلسات استماع، تحت عنوان "عودة القاعدة"[٣٤]. يُضاف إلى ذلك انهماك مراكز البحوث الأميركية في أعمال واسعة سمَّتها "عـودة القاعدة"، وفي المدة المتراوحة بين أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣ وآذار/ مـارس ٢٠١٤، أصدرت كبرى مراكز البحوث الأميركية تقارير تحليلية موسَّعة عن هذا الموضوع[٣٥].

لقد كانت مقاربة الحكومة العراقية لتحدي عودة القاعدة مقاربةً أمنيةً صِرفًا، انتهت بإعلان الحكومة الحرب على داعش، في منطقة وادي حوران في صحراء الأنبار، أواخر عـام ٢٠١٣، وقد تلت ذلك تداعيات كثيرة؛ من قبيل اعتقال النائب أحمد العلواني، وهو أحد أبرز البرلمانيين السنّة، ثمّ دخول داعش إلى مدينتي الرمادي والفلوجة، واحتلال داعش للفلوجة، وخوضها معارك كرٍّ وفرٍّ مع الجيش العراقي.

وخلال هذه الأزمة، دعا المالكي إلى تفعيل مجالس الصحوة التي كانت الحكومة هي المسؤولة الأولى عن إضعافها، بعد أن أنشأها الأميركيون، لتتولى خوض الحرب على القاعدة. فالحكومة تعاملت معها بوصفها جزءًا من التركة الأميركية، وخشيت تحوّلها إلى ميليشيا سنّية يصعب السيطرة عليها.

وهكذا، فشل مشروع دمج عناصر الصحوة في المؤسسة الأمنية العراقية، وأخذ هذا الفشل والتلكؤ عدّة أشكال؛ منها التأخر والامتناع عن دفع رواتب عناصر الصحوة، حين أصبحت هذه المسؤولية على عاتق الحكومة العراقية، بعد أن كان يتولاها الأميركيون. ومع عودة القاعدة، ما بعد حادثة الحويجة، حذَّر كثير من الخبراء من إمكانية أن يعود عدد كثير من عناصر الصحوة إلى القاعدة، بعد تعثُّر دمجهم في المؤسسة الأمنية، إضافةً إلى أنّ جزءًا منهم انتقل، بسبب المشروع الأميركي، من صفوف القاعدة إلى الخندق المقابل.

ثمّ إنّ المالكي مثلما لم يستطع أن يفهم أنّ الطريق التي مهدت لعودة القاعدة هي احتقان المجتمع السنّي، وأنّ الأوضاع التي أنتجت مشروع الصحوة؛ من قبيل تعارض المصالح بين القاعدة والمجتمع السنّي، والتخطيط والإشراف الأميركيين، فضلًا عن أنّ الأموال الأميركية الضخمة والوعد الأميركي بإصلاح مؤسسة الحكم في بغداد لم يعودا قائمين، فقد تعامل مع الصحوة بوصفها أداةً عسكريةً فقط؛ أي بوصفها ميليشيا يمكنها أن تقاتل القاعدة، لا بوصفها مشروعًا مدنيًّا سياسيًّا - عسكريًّا، على نحو ما وصفها الجنرال ديفيد بترايوس، مهندس مشروع الصحوة الذي يُعدّ من أكبر المآثر في التاريخ العسكري الأميركي.

ولقد كتب بترايوس، في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣؛ أي في ذروة الأزمة، نصًّا بعنوان "كيف انتصرنا في العراق؟"، استعاد فيه مشروع الصحوة والعوامل التي أدت إلى نجاحه. ويبدو أنه أراد بهذا النصّ أن يكون رسالةً موجهةً إلى القادة العراقيين، تُبيِّن كيفية تجاوز عودة القاعدة أو احتوائها؛ ولذلك، ركز على نقطتين رئيستين منهما أنه لا يمكن فصل نمو القاعدة عن شكاوى المجتمع السنّي ومطالبه، وأنه لا يمكن اختزال الصحوة في أنها مشروع عسكري، ذلك أنها مشروع

---

٣٢ على سبيل المثال، ورد تعبير "عودة القاعدة"، أو ما يرادفه، في التغطيات الإخبارية وبعض مقالات الرأي في اليوم التالي لحادثة سجني "أبو غريب" و"التاجي"، انظر:
"Al Qaeda Prison Break Marks Terrorism Resurgence in Iraq, Says Think Tank," *Huffington Post*, July 23, 2013, at: http://www.huffingtonpost.co.uk/2013/07/23/terrorism-al-qaida-resurgence-iraq-jihadists-_n_3639396.html; Michael Crowley, "The Meaning of al-Qaeda's Alarming Baghdad Jailbreak," *Time*, July 23, 2013, at: http://swampland.time.com/2013/07/23/the-meaning-of-al-qaedas-alarming-jailbreak-in-iraq/; Keith Wagstaff, "Iraq's Spectacular Abu Ghraib Prison Break: Is al Qaeda Back?" *The Week Magazine*, July 23, 2013, at: http://theweek.com/article/index/247251/iraqs-spectacular-abu-ghraib-prison-break-is-al-qaeda-back

33 Mark Landler, "Surge in Iraqi Violence Reunites Maliki and Obama," *The New York Times*, November 1, 2013, at: http://www.nytimes.com/2013/11/02/world/middleeast/surge-in-iraqi-violence-reunites-maliki-and-obama.html?_r=0

٣٤ انظر محاضر جلسات الاستماع هذه في:
-US Government Printing Office," at: http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/CHRG"
htm.١١٣hhrg٨٦٥٨٨-html/CHRG/١١٣hhrg٨٦٥٨٨
وقد نُشرت هذه المحاضر في:
Committee on Foreign Affairs House of Representatives, "Al-Qaeda's Resurgence in Iraq: A Threat to U.S. Interests," February 5, 2014, at: http://www.state.gov/p/nea/rls/rm/221274.htm

٣٥ انظر على سبيل المثال:
Knights; Jessica D. Lewis, *Al-Qaeda In Iraq Resurgent* (2 parts) (Washington, D.C.: Institute For the Study of War, September-October 2013); Daniel L. Byman, "The Resurgence of al Qaeda in Iraq" Washington, D.C.: The Brookings Institute, December 12, 2013, at: http://www.brookings.edu/research/testimony/2013/12/12-resurgence-al-qaeda-iraq-byman; Daveed Gartenstein-Ross, *The Arab Spring and Al-Qaeda's Resurgence* (Washington, D.C.: Foundation for Defense of Democracies, February 2014); Stephanie Sanok Kostro and Garrett Riba, "Resurgence of al Qaeda in Iraq: Effect on Security and Political Stability," Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies, March 4, 2014, at: http://csis.org/publication/resurgence-al-qaeda-iraq-effect-security-and-political-stability

سياسي مدني، استند إلى مجموعة من الأسس، منها مشروع مصالحة وطنية شاملة[٣٦].

وفي هذا السياق نفسه يقول بترايوس أيضًا: "المستقبل المختلف عمّا يعيشه العراق اليوم لم يكن ممكن الحدوث لو أنّ القادة السياسيين العراقيين استثمروا الفرص التي كانت متاحةً لهم. وللأسف، يبدو أنّ عددًا من تلك الفرص بُدِّد، مع رجوع مخاوف المكون السنّي في العراق في ظلّ الاحتراب الداخلي السياسي والممارسات الإثنية والطائفية، وهي التي أدت، أيضًا، إلى فترةٍ متأخرةٍ، إلى إلحاق مصاعب بالغة بالعلاقة القائمة بين الحكومة في بغداد وزعماء حكومة إقليم كردستان"[٣٧]. ويضيف قائلًا: "عملت الممارسات المختلفة للحكومة العراقية على تقويض مبادرات المصالحة المرتبطة بزيادة عدد القوات الأميركية التي مكّنت من تعزيز شعور السنّة العرب بالاحتواء، وساهمت في نجاح العملية. علاوةً على ذلك، دفعت تلك الممارسات الحكومة العراقية أطرافًا بارزةً من السنّة إلى الانسحاب من الحكومة، ودفعت المكون السنّي إلى الخروج إلى الشارع محتجًّا.

نتيجةً لذلك، أصبح الواقع السياسي العراقي غائرًا في مستنقع من غياب الثقة والفشل. إنه ليس الطريق التي كانت مفروضةً على العراقيين أن يسيروا فيها"[٣٨]. ويخلص بترايوس إلى القول: "كُنَّا نسعى فعليًّا للوصول إلى "كتلة حرجة" من حركات الصحوات، كان من شأنها أن تطلق "تفاعلًا متسلسلًا" بأسرع ما يمكن، بدءًا بأعالي وادي نهر الفرات في محافظة الأنبار ونزولًا، وصولًا إلى مناطق العرب السنّة العراقية المجاورة ... وقد اشتمل هذا، أيضًا، على بناء المنشآت القضائية، وتدريب عناصر الأمن القضائي، ودعم عملية إعادة بناء النظم القضائية وهياكلها"[٣٩]، ويضيف قائلًا: "تطلَّب تحقيق التقدم الدائم في العراق تحقيق اتفاقات سياسية في عدد من القضايا الرئيسة التي كانت تثير الانقسام بين الفصائل المختلفة.

ونتيجةً لذلك أيضًا، كان السعي لرعاية اتفاقات على هذه القضايا عنصرًا آخر مهمًّا من عناصر المقاربة كلّها؛ وقد تطوَّر العنصر إلى عمل قمت أنا والسفير رايان كروكر [السفير الأميركي في العراق آنذاك]، بتكريس الكثير من التركيز والجهد عليه. فخلال سير عملية التحول، كانت توجد قوانين مهمّة شُرعت ومبادرات جرى الاتفاق عليها؛ منها، على سبيل المثال، قانون لسلطات المحافظات، وقانون للانتخابات، وتعديل لقانون اجتثاث البعث، وقانون للعفو العامّ، وسوى ذلك. ولكن، ظلّ هذا الجانب بالتحديد هو الجانب الأكثر حاجةً إلى إحراز المزيد من التقدم ... كان التحوُّل عبارةً عن جميع ما تقدم ذِكره، حملةً شاملةً مدنيةً عسكريةً، ولم يكن جلبًا لعدد ضخم من القوات الإضافية فحسب"[٤٠].

المظلومية السنّية وداعش والتطورات الإقليمية

مثلما كان للتطورات الإقليمية ما بعد الربيع العربي، ولا سيما الثورة السورية، دور كبير في إعادة تعريف الصراع في العراق، كان لها دور حاسم في نمو داعش التي استطاعت أن تستعيد قوتها في سورية، من خلال ثورتها التي شهدت التجربة الجهادية الكبرى، وهي تجربة أكبر من التجربتين الجهاديتين لأفغانستان والعراق مجتمعتين، ولا سيما في أعداد المقاتلين، والفصائل، والتسليح[٤١]. وقبل ذلك، كانت دولة العراق الإسلامية، قبيل الربيع العربي، قد وصلت إلى أضعف مستوى بلغته، إذ يقول نايتس: "مع منتصف عام ٢٠١٠، كان تنظيم القاعدة في العراق ميتًا تمامًا، إذ تعرّض التنظيم لانتكاساتٍ كبيرةٍ أواخر عام ٢٠٠٦ ومطلع عام ٢٠٠٧، مع انقلاب المليشيات العشائرية العربية السُنّية (قوات الصحوة) على القاعدة. وبموازاة لذلك، أثمر الجهد العسكري الذي قادته الولايات المتحدة، حمايةً للصحوة، وجرى تنفيذ عملياتٍ عالية المستوى تكافح الإرهاب بلا هوادة، فكانت نتيجتها تمزيق القاعدة في العراق إلى أشلاء. وبدأت مصادر المتطوعين الأجانب والتمويل الأجنبي تنضب. وأخذت خلايا القاعدة تدخل في عملية انقسام وتشظٍّ إلى مجاميع إجراميةٍ محليةٍ، تحولت إلى ممارسة الاختطاف والابتزاز لدفع رواتب أعضائها بدلًا من تمويل التمرد. وفقدَ تنظيمُ القاعدة في العراق في نيسان/ أبريل ٢٠١٠، أهم قائدين فيه، هما زعيمه أبو عمر البغدادي، ووزير الحرب أبو أيوب المصري، ووصل إلى حافة التحلل، بحسب القائد الأميركي في العراق آنذاك، الجنرال راي أوديرنو الذي قال في مؤتمرٍ صحفيٍ عُقد في ٤

36 David H. Petraeus, "How we won in Iraq," *Foreign Policy*, October 29, 2013, at: http://www.foreignpolicy.com/articles/2013/10/29/david_petraeus_how_we_won_the_surge_in_iraq

37 Ibid.

38 Ibid.

39 Ibid.

40 Ibid.

41 Eric Schmitt, "Worries Mount as Syria Lures West's Muslims," *The New York Times*, July 27, 2013, at: http://www.nytimes.com/2013/07/28/world/middleeast/worries-mount-as-syria-lures-wests-muslims.html?pagewanted=all&_r=0

حزيران/ يونيو ٢٠١٠: "خلال التسعين يومًا الماضية تقريبًا، تمكّنا من اعتقال أو قتل ٣٤ من كبار قادة القاعدة الـ ٤٢ في العراق"[٤٢].

ومع قيام الثورة السورية، اتجهت دولة العراق الإسلامية إلى المساهمة فيها، منذ اللحظة التي اتجهت فيها الثورة إلى التسلح. فقد كان هذا أول دور عابر للحدود تنفذه، لتسعى من خلاله لأداء دور حاسم في الفضاء السنّي المسلح في المنطقة، على نحو ما حصل الآن.

أنشأت دولةُ العراق الإسلامية، أواخر ٢٠١١، جبهة النصرة، بقيادة "أبو محمد الجولاني". وقد أعلنت هذه الجبهة عن أول عملية تتبناها في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢. وظلت دولةُ العراق الإسلامية تشرف عليها وتديرها إلى إعلان البغدادي، في نيسان/ أبريل ٢٠١٣، دمج جبهة النصرة ودولة العراق الإسلامية في كيان واحد يحمل اسم الدولة الإسلامية في العراق والشام. عند ذاك، أعلن الجولاني التزامه بخط أيمن الظواهري.

وفي الحقيقة، يمكن إعادة رواية سقوط الموصل بيد داعش، لا من جهة المظلومية السنية فحسب، بل من جهة خطين آخرين متوازيين معها، هما نمو داعش، من جهة، والتطورات الإقليمية، ولا سيما الثورة السورية وتفاعلاتها، من جهة أخرى.

ثمة ثلاثة خطوط متوازية، هي: المظلومية السنية، ونمو داعش، والتطورات الإقليمية، ويتشكل سقوط الموصل في نقاط التقاطع بين هذه الخطوط الثلاثة، أو في التزامن بين عناصر في هذه الخطوط. فعلى نحو غريب، أو من باب المفاجأة الخالصة، أو التفاعل المعقد بين هذه الخطوط، تزامنت بشكل حاسم أحداث في هذه الخطوط الثلاثة، لتصل إلى الذروة متمثلةً بسقوط الموصل.

يحاول الجدول (٢) أن يوضح التزامنات الحاسمة التي قادت إلى تمكّن داعش من إسقاط المدينة الثانية في العراق، بدءًا من التزامن بين تشكيل حكومة المالكي الثانية وانطلاق "الربيع العربي" الذي قاد المالكي إلى نزعة أكثر استئثارًا، ومحاربة السياسيين السنّة، وإعادة تعريف الصراع في العراق بأنه جزء من صراع عابر للحدود بين محاور طائفية. ثم التزامن بين انسحاب القوات الأميركية من العراق، وأزمة اتهام نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بدعم الإرهاب، ومباشرة دولة العراق الإسلامية بأول مهمّة لها عابرة للحدود بإشرافها على تشكيل جبهة النصرة في سورية، وكذلك التزامن بين حادثة الحويجة وولادة داعش، وما تلا ذلك من ارتفاع نشاط داعش، على نحوٍ غير مسبوق منذ عام ٢٠٠٨، بعد اكتمال مشروع الصحوة. وأخيرًا إلى التزامن بين أزمة الأنبار وضرب داعش في سورية.

وفي هذا الإطار، لا ينبغي أن نفصل سقوط الموصل عن نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة التي جرت أواخر نيسان/ أبريل ٢٠١٤. فسقوط الموصل وقع بعد ثلاثة أسابيع فقط من إعلان نتائج هذه الانتخابات في ١٩ أيار/ مايو، وهو - إلى حدّ ما - ردّ فعلٍ على هذه النتائج التي أشّرت إلى فوز ائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي بنحو ٢٩٪ من مقاعد المجلس، لتكون الكتلة الفائزة الأولى، ولتتفوق على أقرب كتلة منافسة بنحو ضعفين، فضلًا عن أنها صاحبة الصوت الأعلى في الوسط السياسي الشيعي.

ومع التوازي بين الخطوط السالفة الذِّكر، وبدء تمدّد داعش في فترة ما بعد حادثة الحويجة وأزمة الأنبار، يبدو أنّ البراغماتية السنّية ظلت صامدةً، ووضعت حدودًا لحركة داعش، وأنها كانت تأمل تعديل مؤسسة الحكم سلميًّا من خلال الانتخابات. ولكن نتائج الانتخابات سحقت آخر أمل للبراغماتية السنّية، لتسلم نفسها للتطرف. وهذا، بكل تأكيد أحد عناصر السياق التي أدّت إلى سقوط الموصل.

دمج السنّية السياسية في الأيديولوجيا السلفية

على الرغم من تنفيذ داعش عملية السيطرة على الموصل مساء ٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٤، وتبنيها[٤٣]، وانطلاق مقاتليها من محافظة الرقة السورية التي تسيطر عليها تمامًا، وعبورهم الحدود العراقية - السورية في الشمال حيث تضعف السيطرة العسكرية العراقية، حتى وصلوا الموصل[٤٤]، فإنه كان يمكن الحديث في الأيام اللاحقة (بين سقوط الموصل ٩ حزيران/ يونيو وإعلان دولة الخلافة في ٢٩ من الشهر نفسه) عن أكثر من تنظيم مسلح إلى جانب داعش في المناطق التي سيطرت عليها. فقد كانت توجد فصائل المقاومة العراقية السابقة، علاوةً على البعثيين، وجيش الطريقة النقشبندية، وضباط الجيش

42 Knights, p. 2.

٤٣ "تنظيم (الدولة الإسلامية) يؤكد سيطرته على نينوى ويتعهد بـ (غزوات) أخرى"، جريدة **الوسط** البحرينية، ١١ حزيران/ يونيو ٢٠١٤، انظر:
http://www.alwasatnews.com/ipad/news-894412.html.

44 Michael Knights, "Iraq War III Has Now Begun," June 11, 2014, at: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/iraq-war-iii-has-now-begun

الجدول (٢)
التزامنات الحاسمة بين تطورات القضية السنّية في العراق ونمو داعش والتطورات الإقليمية

	القضية السنية في العراق	نمو داعش	التطورات الإقليمية
حزيران/ يونيو ٢٠١٤		سقوط الموصل بيد داعش وإعلان دولة الخلافة.	
أواخر ٢٠١٣	أزمة الأنبار وسيطرة داعش على المدينتين الكبيرتين فيها.		ضرب داعش في سورية.
تموز/ يوليو ٢٠١٣		اقتحام داعش لسجنيْ "أبو غريب" و"التاجي".	
حزيران/ يونيو ٢٠١٣			الظواهري يعلن إلغاء الدمج الذي أعلن عنه البغدادي بين فرعي القاعدة في العراق (دولة العراق الإسلامية) وسورية (جبهة النصرة)، ويقول إنّ البغدادي أخطأ بإعلانه الاندماج من دون استشارة قيادة القاعدة وإخطارها. وبعد أيام، يردّ البغدادي، برسالة صوتية، يرفض فيها إعلان الظواهري، ويقول: "إنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام باقية".
ما بعد أيار/ مايو ٢٠١٣		الحديث عن عودة القاعدة.	
نيسان/ أبريل ٢٠١٣	حادثة الحويجة: اقتحام الجيش ساحة الاعتصام في الحويجة وفضها بالقوة وحرق خيم المعتصمين، ما أدّى إلى مقتل نحو ٥٠ من المعتصمين، وإلى عشرات الجرحى والمعتقلين منهم.	إعلان البغدادي دمج تنظيمي جبهة النصرة ودولة العراق الإسلامية في تنظيم واحد يحمل اسم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وفي اليوم التالي لهذا الإعلان، أعلن المسؤول العامّ لجبهة النصرة، أبو محمد الجولاني، تنصله منه، ومبايعة أيمن الظواهري، زعيم تنظيم القاعدة.	
أواخر ٢٠١٢	اندلاع حركة الاحتجاج في محافظة الأنبار وسائر المحافظات السنّية.		
تموز/ يوليو ٢٠١٢		البغدادي يعلن عن مشروع "هدم الأسوار".	
مطلع ٢٠١٢			جبهة النصرة تعلن، للمرة الأولى، عن تنفيذ عملية انتحارية في سورية.
أواخر ٢٠١١	إكمال انسحاب القوات الأميركية من العراق وأزمة اتهام نائب رئيس الجمهورية، طارق الهاشمي، بدعم الإرهاب.		دولة العراق الإسلامية تعلن عن أول مهمّة لها عابرة للحدود، وتشرف على تشكيل جبهة النصرة في سورية.
آذار/ مارس ٢٠١١			انطلاق الثورة السورية.
كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠	تشكيل حكومة المالكي الثانية.		انطلاق "الربيع العربي" من تونس.
أيار/ مايو ٢٠١٠		إعلان "أبو بكر البغدادي" أميرًا لدولة العراق الإسلامية.	
نيسان/ أبريل ٢٠١٠		مقتل "أبو عمر البغدادي، أمير دولة العراق الإسلامية، ووزيره الأول، "أبو حمزة المهاجر"، في غارة عراقية – أميركية.	
مطلع ٢٠١٠		دولة العراق الإسلامية تطلق وثيقتها الإستراتيجية التي تحمل عنوان "خطة إستراتيجية لتعزيز الموقف السياسي لدولة العراق الإسلامية"، والتي تعترف فيها بتراجعها وانحسارها بعد مشروع الصحوة.	

العراقي ما قبل عام ٢٠٠٣، ممّن يعملون بشكل منفرد أو ضمن التنظيمات السابقة، والمتطوعين الذين نظموا أنفسهم في الأجواء التي سادت ما بعد حركة الاحتجاج في المحافظات السنية وعودة القاعدة وأزمة الأنبار.

وجد جميع هؤلاء الذين يمكن توصيف بعضهم بأنهم "خلايا نائمة"، أو تنظيمات جمّدت عملها لظروف شتى، في سقوط الموصل فرصةً لاستئناف نشاطهم من جديد. وقد جمعهم الهدفُ الآني المتمثل بواجهة النظام القائم في بغداد، على الرغم من أنّ لكلٍّ منهم طموحات مختلفةً.

> كان الطرف الأكثر حرجًا مما جـرى في الموصل هو النخب السنية عمومًا؛ إذ أصبحت داعش أداةَ الانتقام مما يصفونه بـ "تسلط الحكومة الشيعية"

كان الطرف الأكثر حرجًا مما جرى في الموصل هو النخب السنية عمومًا؛ إذ أصبحت داعش أداةَ الانتقام مما يصفونه بـ "تسلط الحكومة الشيعية". ومن ثمّ، أصبحت داعش – عمليًّا - هي الممثِّل السياسي والعسكري لسنّة العراق. ولذلك، توقعت مبكرًا أن تتجه الرواية السنّية إلى القول إنّ داعش ليست الطرف الرئيس في ما جرى، بل هي طرف محدود، وإنّ من نفّذوا، ما يجري، أو ينفّذونه، هم ثائرون من رجال العشائر، وضباط الجيش السابق، وفصائل المقاومة السابقة، وأنّ ما يجري هو انتفاضة أو ثورة سنية شاملة على الحكومة المركزية في بغداد.

هذا التحول في الرواية هو بالضبط ما جرى في الأنبار منذ مطلع عام ٢٠١٤، وقد أطلق هذا - آنذاك - آمالًا واسعةً متعلّقة بتحول ما يجري في الأنبار إلى انتفاضة سنية واسعة، تشمل سائر المحافظات والمناطق السنية. غير أنّ هذا لم يحدث، لسببين أحدها فني والآخر سياسي. أمّا السبب الفني، فهو متمثّل بأنّ داعش لم تكن تملك الدعم التقني واللوجستي لنقل المعركة إلى خارج الأنبار، حتى في الفترات التي أحسّت فيها بجمود معركة الأنبار.

كان الحل يتمثل بنقلها إلى خارج الأنبار، ولا سيما إلى الموصل. لكنها لم تتمكن إلا من فتح جبهات صغيرة في جيوب صغيرة، سرعان ما انسحبت منها، على نحو ما حدث في سليمان بيك وبهرز وسامراء.

وقد كان بعضهم يتوقع أنّ دخول داعش للموصل هو غارة صغيرة، كتلك الغارات، سرعان ما ستنسحب منها (سنناقش هذا الأمرَ لاحقًا). وأمّا السبب السياسي، فهو يرجع إلى أنّ البراغماتية السنّية، حتى تلك اللحظة، لم تكن تسمح بأن تخرج داعش عن الحدود التي رسمتها لها.

وفي كل الأحوال، وبالعودة إلى ما بعد يوم ٩ حزيران/ يونيو، جرت تعبئة الآلاف من المقاتلين، تحت راية "الانتفاضة السنية". وحتى في حال انخراط هؤلاء في القتال في الفكرة السائدة في المجتمع السنّي (مواجهة الحكومة المتسلطة في بغداد)، فإنهم يمكن أن يخدموا تحت راية داعش التي يمكن أن تعمل من أجل الهدف السنّي.

وفي الحقيقة، ثمة تداخل بين داعش والقضية السنّية، جزء من مظاهره أنّ زعماء داعش، ومنهم أبو بكر البغدادي عراقيون سنة، غير منفصلين عن المشاعر العامة للسنّة العراقيين. ومن مظاهره كذلك أنّ داعش تكاد تصبح المنظمة السياسية الأكثر قربًا من الوجدان السنّي العامّ في الشرق العربي، لما يرى فيها السنّة من مواجهة لخطر التمدّد الشيعي، في سياق صراع الخنادق الطائفية في المنطقة.

ومما يُلاحظ في هذا الشأن، مثلًا، أنّ تعبير "الصفويين" الذي يشير إلى الشيعة، هو تعبير مركزي في معجم "أبو بكر البغدادي"، ولعله لم يظهر بهذه الكثافة في خطاب داعش أو أسلافها، إلا مع البغدادي؛ فأبو مصعب الزرقاوي الذي يتخذ موقفًا متشددًا من الشيعة، ولا يعدُّهم مسلمين، ويدعو إلى قتلهم، يستعمل تعبير "الرافضة"، وهو التعبير الذي تبناه أبو عمر البغدادي، مع أنه كان يستعمل، أحيانًا، تعبير "الرافضة المجوس"، في الإشارة إلى الشيعة الإيرانيين.

وفي الوقت الذي كان أبو عمر البغدادي يستعمل تعبير "الشرطة العراقية العميلة"، توّسع أبو بكر البغدادي، فقال: "الجيش الصفوي"، و"الشرطة الصفوية"، وما إلى ذلك. ويتعدى تعبيرُ "الصفويين" الإشارةَ المذهبية، فهو يتضمن حمولةً إثنيةً؛ إذ يشير إلى الدولة الصفوية، وهي الدولة الإيرانية التي حوّلت إيـران من المذاهب السنّية (كالشافعية والحنفية) إلى المذهب الجعفري.

ويبدو أنّ استعمال "أبو بكر البغدادي" لتعبير "الصفويين" مرتبط بعاملين أحدهما عراقي، وهو يرتبط بالتوسع في استعمال هذا التعبير بخلفيته العراقية؛ إذ استُعمِل هذا التعبير في السجالات السياسية والثقافية في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، ليشير إلى تهمة متداولة جدًّا في السجال الطائفي، وهي أنّ الشيعة في العراق من

أصول إيرانية، أو أنّ ولاءهم السياسي لإيران أكبر من ولائهم للعراق. ويُستمد هذا التعبير من أدبيات الصراع على العراق بين الإيرانيين (الصفويين ثم القاجاريين) والعثمانيين. ولذلك، يستلّ البغدادي هذا التعبير من أدبيات السجال الطائفي في العراق. أما العامل الآخر، فهو متمثّل بأنّ هذا التعبير مرتبط بصعود المحاور الطائفية في المنطقة ما بعد "الربيع العربي". ومرةً أخرى، يشير هذا التعبير إلى أنّ البغدادي موسوم بسلوك من حيث هو سنّي، أكثر مما هو أيديولوجي سلفي.

بنية داعش

قمعَت داعش بشدة طموحات كل الفصائل التي لم تندمج فيها اندماجًا عضويًّا، وعملت على أن تُخضِع الجميع تحت رايتها، ورفضت أن ترفعَ في الموصل إلا رايتها، وتشدّدت في إجراءاتها مع الفصائل المسلحة الأخرى. ويبدو أنّ أحد الأهداف الأساسية من وراء إعلان "دولة الخلافة الإسلامية"، يوم ٢٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٤، هو مرْكزة الأمور بيد داعش وتحديد حركة الفصائل المسلحة الأخرى. بل إنّ المستهدف الأول بهذا الإعلان هو الأطراف السنّية السياسية والعسكرية.

من ثمّ، فإنّ هذا الإعلان قد جاء مع تزايد الحديث عن دور "ثوار العشائر" وطمس دور داعش، على الرغم من أنّه قد يكون مرتبطًا بديناميات داخلية، كان يجب أن توصلها إلى هذا الإعلان، إلى جانب القاعدة الأيديولوجية. ومن هذه الديناميات: الطموح الكوني، ومنافسة تنظيم القاعدة الذي يتزعمه أيمن الظواهري، وتضخّم التنظيم؛ فقد أصبح بعد السيطرة على الموصل وفرع البنك المركزي العراقي فيها، يحوز أكثر من مليار دولار، فضلًا عمّا غنمه من أسلحة الجيش العراقي، والأعداد الكبيرة من المقاتلين الذين انضموا إلى القتال في صفوفه.

ولذلك، رفضت سائر الأطراف الدينية والسياسية السنية في المنطقة إعلان الخلافة ذاك، ومنها الأطراف السياسية والعسكرية السنية في العراق، بما فيها هيئة علماء المسلمين، وحزب البعث، والأزهر، ويوسف القرضاوي، وتنظيمات الإخوان المسلمين، وتنظيمات السلفية الجهادية في المنطقة ومنظروها، بما في ذلك أبو محمد المقدسي. في حين لاقت الفكرة ترحيبًا لدى الأطراف المقاتلة، ولا سيما في سورية؛ إذ انضمت فصائل من داخل "جبهة النصرة"، وفصائل سلفية أخرى، فضلًا عن فصائل من الجيش السوري الحر، إلى دولة الخلافة، ولا سيما بعد أن دعا أبو بكر البغدادي، في تسجيل صوتي بُثّ يوم ١ تموز/ يوليو ٢٠١٤، مَن يستطيع من المسلمين إلى الهجرة، والنفير إلى الدولة الإسلامية، وعدّ هذه الهجرةَ "واجبًا عينيًّا"[٤٥].

علاوةً على ذلك، نظّمت داعش حملات واسعةً عبر مواقع التواصل الاجتماعي للحثّ على الهجرة، بدءًا بما سمّته "جمعة الهجرة لدولة الخلافة الإسلامية"، يوم ١١ تموز/ يوليو ٢٠١٤. وبالفعل، التحق بالتنظيم، بعد أقل من أسبوعين من إعلان دولة الخلافة، نحو ٤٠٠ مهاجر. أمّا في سورية، وخلال تموز/ يوليو، فقد التحق به نحو ٦٠٠٠ مقاتل، منهم نحو ٨٠٠ من عناصر جبهة النصرة، ونحو ١٣٠٠ مهاجر؛ ليبلغ عدد مقاتلي التنظيم، في أواخر آب/ أغسطس، نحو ٥٠ ألفًا في سورية ونحو ٣٠ ألفًا في العراق، بعد أن كان عددهم في العراق وسورية نحو ١٠ آلاف فقط في الأيام القليلة التي أعقبت سقوط الموصل.

وقد أنهى تفجير مقام النبي يونس في الموصل، يوم ٢٤ تموز/ يوليو ٢٠١٤، وتفجير مراقد الأنبياء والأولياء وشيوخ الصوفية ومقاماتهم، في الأيام القليلة التي سبقته وأعقبته، على نحوٍ شبه تامٍّ، أيّ حديث عن فصائل مسلحة أخرى، غير داعش، ليس لأنّه لا يوجد أحد مستعد للتورط في ما عدّه أبناء المدينة اعتداءً على هويتها، نفّذه مشروع أيديولوجي سلفي لا تعتنقه سائر الفصائل بالضرورة، وليس لأنّ داعش أيضًا أنهت بالتوازي سائر مظاهر التسلح في المناطق التي تسيطر عليها، بل لأنّ تفجير المقامات والمراقد حمل عنفًا رمزيًّا، إلى جانب عنفه العياني الفعلي، لإخضاع المدينة، وتصفية أيّ طموح للتحرك خارج إطار داعش.

وأمّا مقاتلو داعش فهُم على ثلاثة أنواع من المقاتلين:

- الكتلة الأيديولوجية القيادية التي تمثّل استمرارًا لخط "أبو مصعب الزرقاوي" وأسلاف داعش، فضلًا عمّن جرى تجنيده من الجهاديين العرب. وليست لدينا أرقام أو إحصاءات واضحة عن أعداد هؤلاء ونسبتهم.
- عناصر من الجيش السابق وكبار ضباطه. وهؤلاء صنفان: الأول اعتنق الأيديولوجيا السلفية خلال تجربته في السجون الأميركية في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣، والآخر يمثله الذين فشلت الدولة العراقية ما بعد ٢٠٠٣ في احتوائهم، فأصبحوا يقدمون خبراتهم للكثير من الفصائل المسلحة التي تعارض النظام القائم. ويرى بعض الملاحظين أنّ هؤلاء هم، في الحقيقة، مَن أداروا المعارك العسكرية وأشرفوا

٤٥ "البغدادي يدعو للهجرة إلى (دولة الخلافة)"، **الجزيرة نت**، ١ تموز/ يوليو ٢٠١٤، انظر: http://goo.gl/4ZUqcc

عليها، منذ بدء أزمة الأنبار، وصولًا إلى سقوط الموصل وتكريت، مستندين في ذلك إلى التحليل العسكري للمعارك الذي يكشف عن إدارة عسكرية محترفة، وإلى أنّ مسار الأمور سيحدده هؤلاء، لا الكتلة الأيديولوجية القيادية لداعش. وهؤلاء لا يرتبطون، بالضرورة، ارتباطًا أيديولوجيًّا بداعش، بل هم جزء من الفضاء السنّي الذي يشعر بالتهميش والتنكيل. ولذلك، يمكن أن يكون هؤلاء عتبةَ فهمٍ لكيفية إدارة السنّة للمعركة سياسيًّا، ولأيّ هدف. في حين يستبعد آخرون هذا الاحتمال ويرونه عسيرًا؛ بسبب التربية السلفية التكفيرية التي تلقاها قسم من هؤلاء في السجون.

- المقاتلون الذين جرى تجنيدهم ما بعد عودة تنظيم القاعدة، إثر حادثة الحويجة. وهؤلاء الذين تُقدّر أعدادهم بالآلاف أو أكثر وهم من الشباب، وجرى تجنيدهم بوسائل مختلفة، من أهمّها الإغراءات المالية التي بدأت تمارسها داعش والتي أصبحت تزداد ثراء، والوسائل الأيديولوجية أو السياسية كاستغلال "المظلومية السنّية"، أو الـ "طائفية" مثل توظيف "فوبيا" الشيعة والتخندقات الطائفية القائمة. ويرى بعضهم أنّ داعش التي احتلت الفلوجة، مطلع ٢٠١٤، بعشرات المقاتلين، تسيطر عليها الآن بآلاف المقاتلين الذين جرى تجنيدهم أو تعبئتهم بهذه الطريقة.

أبعد مدًى من الإرهاب التقليدي

يرى عدد من الباحثين أنّ هجوم داعش على الموصل كان انتقامًا لمقتل مسؤول المجلس العسكري في داعش "أبي عبد الرحمن البيلاوي"، وهو الاسم الحركي لعدنان إسماعيل نجم الدليمي، الضابط السابق في الحرس الجمهوري العراقي، والقائد العسكري الفعلي لداعش سابقًا، والمخطط والمشرف على سلسلة من العمليات النوعية التي نفّذها التنظيم. وقد قُتل البيلاوي، قرب الموصل، يوم ٤ حزيران/يونيو ٢٠١٤؛ أي قبل سقوط الموصل بخمسة أيام، على يد القوات الأمنية العراقية. ولذلك، سمّت داعش عملية الموصل "غزوة أسد الله البيلاوي أبي عبد الرحمن".

ويرى عدد آخر من الباحثين أنّ داعش لم تكن تخطط لسيطرة طويلة الأمد على سائر مدينة الموصل، بل لعملية نوعية وسريعة، تناظر "غزواتها" لبلدات سليمان بيك، وبهرز، وسامراء، وتستهدف أساسًا تهريب سجناء التنظيم ومعتقليه من سجن بادوش في الموصل، على نحو ما حصل في سجنيْ "أبو غريب" و"التاجي"، في تموز/يوليو ٢٠١٤، وما قبل ذلك. فلقد أطلقت دولة العراق الإسلامية إستراتيجيةً واضحةً في الهجوم على السجون لتحرير معتقليها، إلا أنّ الانسحاب الكامل لوحدات الجيش العراقي والقوات الأمنية هو الذي غيّر خطط داعش، وجعلها تتبنى إستراتيجيةً جديدةً، ليدخل مقاتلوها إلى الموصل، ويسيطروا على المدينة سيطرةً كاملةً، وليمسك التنظيمُ الأرضَ. كل ذلك حدث من دون معارك، وقد أصبحت المدينة خاليةً من أيّ قوة عسكرية أو أمنية عراقية. ويستند هؤلاء في تحليلهم إلى أنّ الصفحات القريبة من داعش في مواقع التواصل الاجتماعي، ركّزت على عملية سجن بادوش، قبل أن تستدرك على ما جرى في الموصل.

وفي كل الأحوال، طوّرت سيطرة داعش على الموصل، وعلى محافظة الرقة في سورية، ثم إعلان دولة الخلافة، مفهومَ الإرهاب، تطويرًا جذريًّا، بحسب ما يرى ماريو أبو زيد. وغيّرت الأنموذج التقليدي الذي جسّدته القاعدة وهجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١. فالإرهاب الذي ترسمه داعش الآن، يقوم على إحكام السيطرة على الأراضي وضمّها وإعلان السيادة عليها[٤٦].

> تجربة داعش في محافظة الرقة، تكشف أنّها حاولت أن تحافظ على توازن صعب بين كسب ودّ المجتمع المحلي وتنفيذ المشروع الأيديولوجي

وفي الحقيقة، تعتبر إدامة السيطرة من أكبر التحديات التي تواجه داعش؛ ذلك أنّ التوافق الآني بين داعش والمجتمع المحلي، كان بسبب شعور المجتمع المحلي السنّي بالتنكيل المنهجي الذي مارسته الحكومة المركزية عليه وحاجته إلى مواجهتها. ولا يعني ذلك أنّ هذا التوافق سيطول مداه؛ فهو محكوم بتناقضات عميقة في رؤية الهدف النهائي، وبعدم قابلية هذا المجتمع للاستسلام للأيديولوجيا السلفية التي تعتنقها داعش. وإلى حد كبير، يتعامل هذا المجتمع مع داعش بوصفها أداة انتقام مرحلية، لا بوصفها إستراتيجيةً طويلة الأمد ومشروعًا أيديولوجيًا راسخًا. وكما أسفلنا، يبدو أنّ بعض قيادات داعش، ولا سيما بعض ضباط الجيش العراقي السابق، لا تفكر في

46 Mario Abou Zeid, "ISIS: Terrorism Upgraded," *The national Interest*, July 8, 2014, at: http://nationalinterest.org/feature/isis-terrorism-upgraded-10825?page=2

أن تستغرق طويلًا في مشروعها الأيديولوجي؛ فمن الممكن أن تُحوّل ولاءها، مع أيّ تحوّل سياسي جدي في بغداد.

ولعل داعش تدرك هذه الدينامية؛ ولذلك نرى أنّ الإستراتيجية الأساسية التي تسعى لها هي السيطرة على المجتمع والفصائل المسلحة معًا. وهي تعتمد في ذلك حزمةً من الوسائل؛ منها أنّها تحاول تدارك أخطاء أسلافها من "جماعة التوحيد والجهاد"، و"قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين"، و"دولة العراق الإسلامية" التي وقعوا فيها أثناء سيطرتهم على محافظة الأنبار، أو في بعضها خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨. ومن تلك الأخطاء الأسلمة القسرية للحياة والتنكيل بالرموز المحلية، وهي من العوامل التي قادت إلى تعارض المصالح، في تلك الأعوام، بين دولة العراق الإسلامية والمجتمع المحلي، ومن ثمّ، الصدام المسلح بينهما.

ولعل دراسة تجربة داعش في محافظة الرقة، تكشف أنّها حاولت أن تحافظ على توازن صعب بين كسب ودّ المجتمع المحلي وتنفيذ المشروع الأيديولوجي. فمن جهة، دخلت داعش قطاع الخدمات العامة، ومن جهة أخرى، عملت على ضبط منْع اختلاط الجنسين، ومنع النساء من العمل، وإدخال أفراد المجتمع في دورات تحفيظ القرآن، وما إلى ذلك[٤٧].

باختصار، تحاول داعش أن تبدوَ في مظهر الطرف السياسي البراغماتي، لا التنظيم الأيديولوجي المغلق؛ لتتمكن من كسب المجتمع وحاضنته المحلية، ولئلّا تخسره في أسوأ الأحوال.

وقد حاولت داعش أن تنقل تجربتها في الرقة إلى الموصل، كإحدى وسائل الضبط والإخضاع الاجتماعيين، إلاّ إنّها لم تضبط هذا التوازن الدقيق الذي أربكته رغبتُها العارمة في تنفيذ مشروعها الأيديولوجي. وبقدر ما كان يبدو، في الأسابيع الأولى التي تلت سقوط الموصل، أنّ قسوة داعش لا تتجه إلى السنّة، بل إلى أتباع الأديان والطوائف الأخرى من المسيحيين، والشيعة، والأيزيديين، والشبك... إلخ، بوصفهم الفضاءَ الذي تمارس فيها عقيدتها الأيديولوجية كالجزية، وأحكام المرتدين... إلخ، أسفرت داعش على الأقل منذ تفجير مقامات الأنبياء ومراقدهم، في أواخر تموز/ يوليو ٢٠١٤ عن وجه أيديولوجي أكثر فأكثر؛ إذ أطلقت عمليةَ أسلمةٍ قسريةٍ، عبر فرض الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإقامة الحدود، والفصل بين الجنسين، وإغلاق النوادي ومحال الموسيقى، وما إلى ذلك.

47 Aaron Zeli, "The Islamic State of Iraq and Syria Has a Consumer Protection Office," *The Atlantic*, July 13, 2013, at: http://www.theatlantic.com/international/archive/2014/06/the-isis-guide-to-building-an-islamic-state/372769/

وقد حاولت داعش أن تتقبل بعض خيارات المجتمع المحلي في بناء الإدارات المحلية في لحظات فراغ السلطة وانهيار الإدارات القائمة، على نحو ما حدث في الموصل؛ من ذلك، أنها رشّحت، في الأيام الأولى بعد سقوط الموصل، شخصيةً من داخل المجتمع الموصلي، لتتولى منصب المحافظ، وهو ضابط سابق بعثي، غير أنه مقبول في الأوساط العامة.

أزمة النخب السنّية

لا يزال سنّة العراق يعيشون، بعد سقوط الموصل، وضعًا انفعاليًّا غير عقلاني إلى حد كبير، ولا تزال علاقتهم بداعش يشوبها الكثير من الالتباس. فمن جهة، تشعر الأغلبية الساحقة منهم بأنّ داعش أداة الانتقام التي وقفت في وجه سنوات من تهميش الحكومة المركزية في بغداد، وتنكيلها بهم، وعدم استماعها لمطالبهم. ومن جهة أخرى، كما أشرنا سابقًا، فإنّه بسبب الحرج الذي استشعره سنّة العراق من أنّ مبادرتهم وصوتهم السياسي اختطفته داعش، تحوّلت الرواية السنّية إلى إنكار داعش، وإلى اختزال ما يجري في أنه ثورة شعبية من تنفيذ ثوار العشائر وقيادتهم[٤٨].

وعلى الرغم من أنّ هذه الرواية ارتبكت قليلًا مع إعلان دولة الخلافة في ٢٩ حزيران/ يونيو، قبل أن تندثر، أو تكاد، مع تفجير مقامات الأنبياء ومراقدهم في أواخر تموز/ يوليو، وعلى الرغم من أنّ الوضع العسكري تعقّد فعلًا مع انخراط الآلاف من أبناء المناطق السنية تحت راية الثورة أو الانتفاضة، وعلى الرغم من الدور الحاسم لعناصر الجيش السابق، فإنّ هذه الرواية تلخّص مدى الالتباس الذي يعيشه سنّة العراق.

وكما قدّمنا، ثمّة تداخل بين داعش والقضية السنّية، وينبغي لسائر الفاعلين السياسيين الداخليين والخارجيين، فكّ هذا التداخل. وينبغي كذلك ألّا ننكر وجودها وأعداد المنضوين إليها، بل ينبغي الإيمان بأنّها وسنّة العراق بمنزلة طريقين مختلفتين؛ ذلك أنّ داعش تتبنى مشروعًا أيديولوجيًّا، يتمثل بتأسيس دولة

٤٨ مثالُ ذلك البيان الذي لم يُشر إلى داعش مطلقًا، والصادر عن المؤتمر الذي ضمّ أكبر تجمع لتنظيمات وشخصيات سياسية سنية (منهم الشيخ عبد الملك السعدي، وهيئة علماء المسلمين، وحزب البعث، وبعض فصائل المقاومة العراقية السابقة)، وقد عُقِد عمّان في تموز/ يوليو ٢٠١٤.

خلافة لا تقف عند حدود العراق. أمّا سنّة العراق، فيطالبون بوضع سياسي يتمثل بمؤسسة حكم في بغداد أكثر توازنًا.

وهكذا، غَيّب الاستغراقُ الانفعالي في تداعيات ما جرى في الموصل يوم ٩ حزيران/ يونيو عن السنّة العراقيين، خطابًا عقلانيًّا يباشر التفكير في المرحلة اللاحقة. أضف إلى ذلك احتمال أن تتطور علاقة داعش بالمجتمع السنّي في العراق على غرار ما حدث في سورية؛ فإمّا أن تدخل في صراع مسلح مع الفصائل السنّية على النفوذ والسيطرة، وإن كانت هذه الفصائل لا تبدو قادرةً على خوض مثل هذا الصراع؛ لأنّ داعش تسيطر سيطرةً شبه كاملة على الفضاء السنّي المسلح في العراق، وإمّا أن تزداد الوطأة الأيديولوجية لداعش على المجتمع المحلي.

ونظن أنّ قيام داعش بتفجير مراقد الأنبياء ومقاماتهم في مدينة الموصل، لحظةٌ مفصليةٌ في علاقتها بالمجتمع المحلي؛ إذ لم تستطع أن تحافظ على التوازن الصعب بين كسب ودّ هذا المجتمع وتنفيذ المشروع الأيديولوجي السلفي.

إثر ذلك، أعلن أسامة النجيفي، الرئيس السابق لمجلس النواب، وأحد أبرز الزعماء السنة، فضلًا عن أصوله الموصلية، عن تشكيل فصائل محلية مسلحة لمواجهة داعش، إلاّ أنّ الأمر يبدو عسيرًا جدًّا، بسبب مصادرة الأخيرة للجزء الأكبر من السلاح الذي بحوزة المدنيين، وانقطاع خطّ الإمدادات العسكرية مع الموصل، الأمر الذي يجعل هذه الفصائل - إن ثبت وجودها - من دون دعم عسكري ولوجستي. ولا يبدو الأمر ممكنًا من دون عملية شاملة، سياسية وعسكرية، تشارك فيها سائر الأطراف الفاعلة، ولا سيما السنّة والكرد، إضافةً إلى الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة.

وفي كل الأحوال، إنّ أحد أهم تداعيات سقوط الموصل، هو إعادة إشكالية النخبة السياسية السنية ما بعد عام ٢٠٠٣ إلى الواجهة، وهو أمر شديد التعقيد، ولم تجرِ مناقشته بوضوح. فلقد بدا سقوط الموصل كأنه قدّم ورقة التقاعد لكل النخبة السياسية السنّية التي نمَت ما بعد عام ٢٠٠٣، ودخلت العملية السياسية، وبدت داعش قادرةً على أن تحقق ما لم تستطع أن تحققه هذه النخبة العريضة، بما في ذلك مطالب أساسية تضمنتها وثيقة المطالب التي تبنتها حركة الاحتجاج في المحافظات السنية، في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣؛ من قبيل الإفراج عن المعتقلين والمعتقلات، والسيطرة على القرار الأمني، وتوسيع الصلاحيات اللامركزية. ومن ثمّ، بدت هذه النخبة عديمة الجدوى، بإزاء داعش، فضلًا عما يتهمها به المجتمع السني، من فساد، ومحاباة للمالكي، وما إلى ذلك من تُهمٍ.

وفي كل الأحوال، فإنّ هذه النخبة حديثة التشكُّل، ومعظم عناصرها لا يملكون تاريخًا سياسيًّا قبل عام ٢٠٠٣، وذلك بسبب سيطرة البعث على المجال السياسي السنّي. ولعلّ هذا ما يفسِّر محافظة البعث على هذه الاستمرارية والحضور في المجتمع السني، بعد مرور ١١ عامًا على سقوط نظامه. ولا يرتبط الأمرُ ببنيته المؤسسية فحسب، بل بعمق نفوذه في هذه المناطق. ولذلك، تختلف النخبة السياسية السنّية عن النخب الشيعية والكردية ذات التاريخ العريق التي ترتبط بأحزاب يرجع تاريخها إلى الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي.

وهذه النخبة هي نخبة اضطرار، لا تملك علاقةً طبيعيةً بالجمهور والقاعدة الشعبية. فقد قررت خوض انتخابات الجمعية الوطنية التي جرت في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، والانتخابات النيابية الأولى التي جرت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥. في حين كانت أغلبية المجتمع السنّي مقاطعةً أو رافضةً للعملية السياسية التي أُنشئت ما بعد عام ٢٠٠٣؛ إذ أحسّ المجتمع السنّي بأنّ تغيير عام ٢٠٠٣ أربك توازنات القوى التي كانت مؤسسةً من قيام الدولة العراقية الحديثة، لغير مصلحة السنة، فقررت أن تكون براغماتيةً، في حين كان الجمهور أقرب إلى روح الأيديولوجيا.

وقد ظلت هذه العلاقة غير الطبيعية قائمةً بين النخبة السنية والجمهور السني. وفي ما نرى، فإنها من أكثر العوامل التي جعلت الوضع السياسي يبقى مضطربًا، كما أنّها من المعطيات التي لم تستطع النخبةُ الشيعية الحاكمة فهمها فهمًا دقيقًا. وقد أنتج عدم فهم هذه العلاقة أخطاءً جسيمةً في فهم المجتمع السني، ولا سيما المالكي الذي كان يظن أنّ التركيبة السياسية السنّية وميولها السياسية تعكسان توجهات الرأي العامّ والميول السياسية في المجتمع السني، كما هي العلاقة بين النخب الشيعية والكردية وجمهورها، وهو أمر غير صحيح بالمرة.

وهكذا، مثلًا، تعامل المالكي مع نسبة ١٠,٨ في المئة، والتي فاز بها في الانتخابات النيابية الأخيرة عن محافظة الأنبار من يميلون إلى التحالف معه وبقائه رئيسًا للوزراء لولاية ثالثة، بوصفها تشير إلى أنّ ثلثي الجمهور الناخب في الأنبار مع هذا التوجه.

وبما أنّ النخبة الشيعية الحاكمة لم تفهم هذه العلاقة المعقّدة، فهي لم تسعَ لإيجاد أوضاعٍ تهدف إلى تطبيع العلاقة بين النخبة السنية وجمهورها، الأمر الذي كان ممكنًا في الفترة التي كان المالكي فيها قريبًا من بناء مشروع وطني يتمثّل بائتلافٍ مع القوى السنّية الرئيسة، وهو ما كان سيمنح النخبة السنية صدقيةً في قدرتها على تعديل مؤسسة الحكم في بغداد، وإنفاذ المصالح السنية. ولذلك، كان من الحتمي أن تنفجر هذه العلاقة غير الطبيعية بين النخب السنّية وجمهورها على ذلك النحو العنيف. وفي كل الأحوال، من المتوقَّع أن يفرز الحراك السنّي الأخير، مع تذكّر تحدي مصادرة داعش للقرار السنّي دائمًا، نخبةً سياسيةً جديدةً، وأن يفضيَ إلى تسوية، أو تطبيع تاريخي، للعلاقة بين النخبة السنية وجمهورها.

ومن المؤكد أن يشهد هذا المخاض تنازعًا بين النخبة الجديدة التي لا تزال حتى الآن احتمالًا من دون ملامح، وبين النخبة القديمة، ولا سيما أنّ سقوط الموصل جرى بعد أقل من شهر ونصف الشهر من الانتخابات النيابية الأخيرة التي أفرزت النخبة القائمة التي تملك الآن الشرعية الانتخابية. ولعل أحد مظاهر هذا التنازع، قيام داعش بتدمير عدد من بيوت النخبة السنّية القديمة ومقارها وحرقها، وفي صدارتها بيت أسامة النجيفي.

ومن جهة أخرى، ستعمل الأزمة الراهنة على بلورة أكثر وضوحًا للأفكار السياسية السنّية، عن شكل الدولة والعلاقة بالمركز. والمرجح أنّ السنّة لن يقبلوا بأن يعودوا إلى ما قبل ٩ حزيران/يونيو، أي أن يعدُّوا ما يروونه انتفاضةً من دون ثمن. وسيتعلق الأمر في الأغلب بإنشاء إقليم أو المطالبة بصلاحيات لامركزية أوسع. وهذا يدلّ على أنّ الأزمة الراهنة التي يقرؤها السنّة بوصفها أزمةً مع المركز، ستعزّز أفكارًا تتداولها النخب السنّية منذ سنوات بضرورة العمل على إنشاء إقليم مناظر لإقليم كردستان. وقد خضعت هذه الأفكار لشدٍّ وجذبٍ كبيرين، بين الإيمان بالمركزية الذي يشكّل أحد ثوابت الثقافة السياسية السنّية، وضغط توازنات القوى القائمة، وارتباك العلاقة بالمركز، وضغط أنموذج إقليم كردستان.

الوضع العسكري

لا تقتصر العوامل الرئيسة التي قادت إلى سقوط الموصل على ازدواج أزمة النظام السياسي واختلال العلاقة بين مكوناته بتغوّل داعش وتمدّدها، بل إنّ الجيش العراقي نفسه هو أحد هذه العوامل. فالطريقة التي بُنيَ بها هذا الجيش، ما بعد عام ٢٠٠٣، لم تجعل منه جيشًا قادرًا على مواجهة مثل هذا التحدي.

فمن جهة، بُنيَ جيش ما بعد عام ٢٠٠٣ على عقيدة مغايرة للعقيدة التي بُني بها قبل هذا التاريخ، فبعد عام ٢٠٠٣، قاد الأميركيون تصورًا مفاده ألّا يكون في العراق جيش هجومي، كالذي كان من قبل؛ في محاولة لإغلاق صفحة توريط الجيش واستعماله سياسيًّا من لدن الحكومة في اعتداءات خارجية، فضلًا عن التخوّف من أنّ العراق، مهما حاول أن يتبنى نسخةً نقيضةً لنظام حكم صدام حسين ومغامراته الخارجية، فمن الممكن أن تنشأ فيه حكومة ذات طموح عسكري تدخلي، يهدد التوازنات الإقليمية، وفي صدارتها الأمن القومي لإسرائيل.

ولذلك، اتخذ بناء الجيش وسياسات التسليح منظورًا دفاعيًّا، فضلًا عن أنّه انشغل بمهمات الأمن الداخلي، بعيدًا من المهمات المعتادة للجيش في الدفاع عن البلاد من التهديدات الخارجية. وقد كان التصور القائم، آنذاك، هو أنّ أمن البلاد يمكن أن يُحفَظ من خلال أحلاف عسكرية، على نحو ما تجسّد في الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة التي وقعها البلدان أواخر عام ٢٠٠٨. وقد بُنيَ الجيشُ العراقي، ما بعد عام ٢٠٠٣، على عنصرين:

١. الجنود الذين فُتح أمامهم باب التطوع، ليتجاوز عددهم مليون جندي، في سياق الرؤية القائلة بمنع الجيش من خوض مهمات قتالية كسابقه. وهكذا، وفي ظل الدولة الريعية وتوسّع القطاع العامّ، تطوع كل هؤلاء ولا تزال أضعافُهم ترغب في التطوع، طمعًا في ما يقدّمه الجيشُ من رواتب، في ظل انعدام نشاط اقتصادي حر يحتضنهم. ومن ثمّ، تحوّل وضع هؤلاء إلى وضع شبيه بالبطالة

المقنعة، وهي الظاهرة الرائجة في البلدان الريعية؛ فلا مهارة، ولا خبرة، ولا تدريب جيد.

٢. القادة، ومعظمهم من قادة الجيش السابق من البعثيين، وبعضهم يبدو أنّه متورط في قمع انتفاضة عام ١٩٩١. وقد عمل هذا على بناء علاقة مصلحية، ابتزازية، بينهم وبين القائد العام للقوات المسلحة المالكي الذي استغل سجلّهم السابق ليُخضعهم ويستعملهم في تنفيذ سياساته.

> انسحب الجيش من الموصل، من دون أن يخوض مواجهةً حقيقيةً مع داعش. وكان انسحابه ذاك هو العامل الأهم في تحديد مسار المعركة، وهو الذي أطلق طموحات عسكريةً لداعش

وهكذا، لم تخلق هذه التركيبة جيشًا عقائديًا محترفًا، بل مجاميع قتالية، تجمعها المنفعة، فانهار الجيش أمام أوّل تحدٍّ جادٍّ، بعد أن كان يبدو أنّ المعركة التي كانت ضد تنظيم القاعدة والميليشيات الشيعية (٢٠٠٧-٢٠٠٩)، والتي جرت فيها مساعدة أميركية، هي آخر معركة سيخوضها الجيش العراقي ما بعد عام ٢٠٠٣، ولم يكن أحد ينتظر تحديًا كالذي نعيشه اليوم. فلقد انسحب الجيش من الموصل، من دون أن يخوض مواجهةً حقيقيةً مع داعش. وكان انسحابه ذاك هو العامل الأهم في تحديد مسار المعركة، وهو الذي أطلق طموحات عسكريةً لداعش.

كنّا ذكرنا، آنفًا، أنّ بعض الباحثين يرون أنّ داعش لم تكن تخطط لسيطرة طويلة الأمد على الموصل، بل لسيطرة نوعية وسريعة، إلاّ أنّ انسحاب الجيش العراقي هو الذي غيّر خطط داعش، ليدخل مقاتلوها إلى المدينة، ويسيطروا عليها بالكامل، ويمسكوا الأرض.

كما أنّ الانسحابات المتتالية للجيش، من تكريت وأجزاء واسعة من محافظة صلاح الدين، وأجزاء من محافظتي ديالى وكركوك، ومن مدن أعالي الفرات في محافظة الأنبار، هو الذي جعل داعش تتبنى إستراتيجيةَ معركةِ بغداد؛ فقد أوحت هذه الانسحابات بأنّ الإستراتيجية العسكرية للحكومة ستنحصر في حماية العاصمة بغداد، وحماية مناطق مثل مدينة سامراء التي تضم مرقدي الإمامين علي الهادي والحسن العسكري اللذين سبق أن فُجِّرا في شباط/ فبراير ٢٠٠٦، ما أدى إلى اندلاع حرب أهلية طاحنة.

لقد جعل هذا الوضع المبادرة العسكرية بيد داعش التي بنت إستراتيجية الهجمات المتتالية على مناطق بحوزة الجيش، وخلقت جيوبًا للمعارك بعيدة عن الموصل مثل تكريت، ومصفى بيجي، وشمال سامراء وجنوبها، والأنبار، وجرف الصخر، وقرى ديالى وتلعفر... إلخ. فوضع هذا الأمر الجيش في موضع الدفاع، بدلًا من المبادرة باسترداد الموصل التي لم تشهد أيّ تعرّض عسكري، بعد مرور نحو ثلاثة أشهر على سقوطها، سوى الغارات الجوية التي نفذتها المقاتلات العراقية. وفضلًا عن هذا، ساهمت هذه الإستراتيجية بطريقة منهجية في عرقلة خطوط الإمدادات العسكرية للجيش العراقي.

ولقد بدا أنّ المعارك ستأخذ إيقاعًا محدّدًا، وهو ما جعل الكثيرين يخشون من أنّ الوضع العسكري ماضٍ إلى إيقاع كرٍّ وفرٍّ بين الطرفين، على غرار ما حدث في الأنبار طوال ستة أشهر.

ويتمثل التحوّل الأساسي في وضعية المواجهة العسكرية، في بدء الطائرات الأميركية غارات على مواقع داعش، في ٨ آب/ أغسطس ٢٠١٤، بعد أن سيطرت داعش، مطلعَ الشهر، على مناطق زمار، وعين زالة، وسنجار، ومخمور، وتلكيف، في منطقة سهل نينوى، وكذلك على سد الموصل وهو أكبر سد في العراق، ثم اقتربت من مدينة أربيل عاصمة إقليم كردستان العراق، وقامت بعملية تهجير واسعة للمسيحيين والأيزيديين من هذه المناطق. وفي هذه اللحظة، فقدَت المبادرةَ العسكرية، وتحوّلت إلى موقع الدفاع.

> وبقدر ما كان قرار الرئيس أوباما المتمثّل بالتدخل العسكري في العراق تلبيةً لحاجة داخلية أميركية أفسح هذا التدخل المجال لبناء حلف إقليمي دولي لمواجهة داعش

وبقدر ما كان قرار الرئيس الأميركي باراك أوباما المتمثّل بالتدخل العسكري في العراق تلبيةً لحاجة داخلية أميركية، بعد النقد الواسع لبطء الاستجابة الأميركية في سورية، وفي العراق ما بعد

عـودة القاعـدة، أفسـح هـذا التدخـل المجـال لبنـاء حلـف إقليمـي دولي لمواجهـة داعـش. ولقـد كان ذاك القـرار الـذي اتخـذه أوباما هـو ثـاني قـرار عسـكري بعد قرار التدخـل في ليبيا عـام ٢٠١١ الذي جـاء بعـد قـرار لمجلس الأمن وفي إطـار حلف الناتـو. إنّ التدخل في شـمال العـراق لم ينتظـر قـرارًا أمميًّا أو تنسـيقًا مـع الناتو.

وبوجـهٍ عـامٍّ، قـدَّم التدخـل الجـوي الأمـيركي، ومـا سـاهم فيـه مـن وقـف لتمـدّد داعش واسـترداد بعـض الأراضي التي سـيطرت عليها، ثـلاث نقـاط أساسـية لمواجهتهـا: فـلا منـاص مـن الدعـم الأمـيركي في هـذه المواجهـة، ولا منـاص مـن حلـف إقليمـي دولي في هـذا المجـال، ولا منـاص مـن المشـاركة الكرديـة في هـذا المواجهـة؛ لأنّ كردسـتان هـي خـط المواجهـة الأقـرب مـع المناطـق التـي سـيطرت عليهـا داعـش، ولأنّ خـط الإمـدادات العسـكرية بـين بغـداد وهذه المناطـق منقطـع.

إنّ العنـصر الـذي لا يـزال غائبًـا عـن هـذه المواجهـة هـو المجتمـع السـنّي الـذي علّمتنـا خبرتُنـا، في ما يخـص مواجهـة القاعـدة عـبر مـشروع الصحـوات عامـي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، أنّـه العنـصر الحاسـم في هـذه المواجهـة. ويـأتي ذلك عـبر خلْق سـياق مصالـح متعارضة، بين التنظيـمات الأيديولوجيـة الراديكاليـة، وبـين المجتمـع المحـلي، ثـمّ دعْـم هـذا المجتمـع في هـذه المواجهـة.

غـير أنّ المجتمـع السـنّي لـن يخـوض هـذه المعركـة، مـا لم يكـن لها ثمـن متعلّـق بالنظـام السـياسي وتعديله؛ ما يفسـح مجـال مشـاركة للسـنّة في مؤسسـة القـرار، عـلى نحـوٍ أكثر كفـاءةً. وقد يشـمل هذا التعديـل منْـح المناطـق السـنية صلاحيـات لامركزيـةً أوسـع، بمـا في ذلـك القـرار الأمني.

وفي كل الأحـوال، تبـدأ الخطـوة الأولى مـن إيمـان الأطـراف الفاعلة، داخليًّـا وخارجيًّـا، بالحاجة إلى إطلاق مسـار سـياسي جذري، يصحّح الاختـلالات في مؤسسـة الحكـم طـوال السـنوات الماضيـة. وينبغـي أن يتبنـى هـذا المسـار الـذي عليـه أن يزامـن قـرار المواجهـة مـع داعـش، أو دعـم تنظيـمات محليـة لمواجهتهـا، إطـلاقَ مبـادرة سياسـية جـادة تجـاه المجتمـع السـنّي في العـراق، وخصوصًـا أنّ أجـزاءً منـه قد استسـلمت للتطرف، في سـياق المظلومية السياسـية.

ويُعـدّ الارتبـاط بـين المسـار السـياسي الإصلاحـي والإيمـان بـأنّ مواجهـة داعـش لا يمكـن أن تـأتيَ إلا مـن المجتمـع المحـلي، وحـده الكفيـل بخلـق سـياق مصالـح متعارضة بـين داعش وهـذا المجتمع. ومـن ثـمّ، يمكـن دعـم تنظيـمات مسـلحة عـلى غـرار الصحـوات، لوجسـتيًّا وعسـكريًّا وماليًّـا واسـتخباريًّا؛ وذلـك في سـياق تفاهـم عراقي – إيراني – عربي – أمـيركي. ويتعـين أن يُرسـم برنامـج واضـح لمسـتقبل هـذه التنظيـمات؛ لئـلَّا تتكـرر أخطـاء التعامل مع الصحـوات التـي ارتكبتهـا حكومـة المالـكي. فلقد أدَّت تلـك الأخطاء إلى إضعافهـا، وتفكيكهـا، وعـودة عنـاصر كبيرة منهـا إلى التنظيمات الراديكاليـة.

ويمثّـل مسـار الحل هـذا الفرصة الأخـيرة للعراق لكي يبقـى موحدًا، إذا تمكّـن مـن معالجـة إرث قـرن كامـل مـن نظـام سـياسي مـأزوم. وقبـل هـذا وذاك، يُعـدُّ هـذا المسـار، أيضًـا، اختبـارًا أخـيرًا لقـدرة هـذه المنطقـة عـلى بنـاء إدارة جديـدة للمجتمعـات التعدديـة والمنقسـمة، تكـون أكـثر عـدلًا وكفـاءةً ومرونـةً.